مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9378**

الجمعة، 14 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/30

نيويورك

الرئيس	اللورد أحمد/السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا/السيد زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيشي
	سويسرا	السيد غيسبوهلر
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	مالطة	السيد كويميزاكيس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

العنف الجنسي المتصل بالنزاع: تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع

تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2023/413)

رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2023/476)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20718 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/30.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

العنف الجنسي المتصل بالنزاع: تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع

تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2023/413)

رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2023/476)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. إن حضورهم في هذه الجلسة اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة أمام المجلس.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بولندا، تايلند، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيراليون، شيلي، العراق، غواتيمالا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، النمسا، الهند، هولندا، اليمن، واليونان.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمة الإحاطة التالي اسمها إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نثير نقطة نظام تتعلق بمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في هذه الجلسة.

على نحو ما نتذكر جميعا، قالت السيدة باتن إنه قد تم إعطاء الجنود الروس – كما يزعم – الفياجرا لاغتصاب النساء الأوكرانيات. ثم تم تسريب تسجيل لمحادثتها مع أشخاص اعتقدت أنهم ممثلون للبرلمان الأوكراني على الإنترنت. وفي تلك المحادثة، اعترفت بأنها لا تملك معلومات موثوقة حول هذه المسألة.

ولذلك، فإن السيدة باتن قد أساءت استخدام مركزها كممثلة خاصة للأمين العام، ونشرت معلومات كاذبة فيما يتعلق بدولة عضو في الأمم المتحدة. ونود أن نسجل أننا نعارض مشاركتها في هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أحيط علما بنقطة النظام التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ناو هسر هسر، ممثلة المجتمع المدني؛ ونادين، نصيرة للناجين.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/476، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أود الإعراب عن خالص التقدير لقيادة المملكة المتحدة في عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وأرحب ترحيبا حارا بمقدمي الإحاطات من المجتمع المدني من جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار. فكما هو الحال دائما، يجب أن تعمل التجربة المعاشة للناجين أمثال نادين والمناصرين أمثال ناو هسر هسر على بلورة حلول عالمية. فالناجون هم البوصلة الأخلاقية لهذه الولاية.

وأريد فقط الإشارة إلى أنه لتسليط الضوء على أصوات الناجين، نظمت شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، التي أرأسها وتضم 24 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، معرضا بعنوان: رحلة الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأرحب حقا بالجميع في هذه الجلسة اليوم لزيارة المعرض في ردهة الزوار طيلة اليوم.

إننا نجتمع اليوم في الوقت الذي يزداد فيه الاتجاه السائد للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع سوءا. ويواجه العالم أكبر عدد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية، في حين وصل عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم إلى رقم قياسي بلغ 110 ملايين شخص لأول مرة على الإطلاق. إن تزايد العسكرة وانتشار الأسلحة يدفعان النزاعات في جميع أنحاء العالم إلى نقطة الغليان، مما يهيئ الظروف لقسوة لا يمكن تصورها ولا هوادة فيها. ويستخدم الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي وغيرهما من أشكال العنف الجنسي كأساليب للحرب والتعذيب والإرهاب لإخضاع السكان وتشريدهم. وفي وقت يشهد اضطرابات عالمية غير مسبوقة، ظهرت تهديدات جديدة من الفضاء الرقمي غير الخاضع للسيطرة إلى حد كبير. وأدى انعدام الأمن والنزوح المرتبطان بالمناخ إلى تفاقم التنافس على الموارد الشحيحة، ما أدى بدوره إلى زيادة العنف الطائفي، بما في ذلك العنف الجنسي. وكل موجة جديدة من الحروب تجلب موجة متصاعدة من المآسي الإنسانية، بما في ذلك موجات جديدة من أقدم جرائم الحرب وأكثرها تعرضا للإسكات وأقلها إدانة. ومع ذلك، فإن الوعد الذي أعربت عنه قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن التي تركز على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع هو الوقاية. فهي تمثل التزاما بتسخير جميع الأدوات المتاحة لكسر حلقات العنف الجنسي والإفلات من العقاب والانتقام التي تبدو بلا نهاية.

وحتى في الوقت الذي يجتمع فيه المجلس لتناول المسألة مرة أخرى، لا تزال الانتهاكات تحطم الأرواح وسبل كسب الرزق وتزعزع استقرار المجتمعات وتشرد مئات الآلاف في جميع أنحاء العالم. فيجب أن ينصب التركيز الوحيد للمجلس على سد الفجوة بين القرارات والحقائق وبين أسمى تطلعاتنا وعملياتنا على الأرض.

ويقدم تقرير الأمين العام (S/2023/413) المعروض علينا اليوم لمحة عالمية عن أنماط واتجاهات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في 20 حالة مثيرة للقلق. فهو يسجل 455 2 حالة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع تحققت منها الأمم المتحدة ارتكبت خلال عام 2022. وتمثل النساء والفتيات 94 في المائة من الحالات التي تم التحقق منها، وكانت نسبة 6 في المائة من الانتهاكات المبلغ عنها ضد رجال وفتيان. ويمثل الأطفال 32 في المائة من الحوادث التي تم التحقق منها، وتشكل الفتيات 97 في المائة من تلك الحوادث – غالبية عظمى من الحالات. ومع ذلك، في الوقت الذي ينقل فيه التقرير شدة ووحشية الحوادث التي تم التحقق منها، فإنه لا يزعم أنه يعكس النطاق العالمي لجريمة مزمنة وغير مبلغ عنها بشكل مزمن ومخفية تاريخيا أو انتشارها. إننا نعلم أنه مقابل كل امرأة تتقدم، يتم إسكات الكثيرات بسبب الضغوط الاجتماعية والوصم وانعدام الأمن وندرة الخدمات.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي مرة أخرى البلد الذي يقدم أكبر عدد من الحالات، حيث تم التحقق من 701 انتهاك عنف جنسي مرتبط بالنزاع من خلال منهجية صارمة في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1960 (2010). وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ مقدمو الخدمات الإنسانية التابعون للأمم المتحدة عن أكثر من 000 38 حالة عنف جنسي وجنساني في عام 2022 في شمال كيفو وحدها، بما في ذلك مستويات مقلقة من الاستغلال الجنسي للأطفال في أكثر من 000 1 موقع في مخيمات النازحين وحولها. وإزاء تلك الخلفية، شعرت بأنني مضطرة لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه لتقييم الحالة مباشرة. وقد روعتني الشهادات التي سمعتها من النساء والفتيات، اللواتي تعرض العديد منهن مؤخرا للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي

وما زلن يتلقين العلاج. وكان بعضهن مشوشا تماما وفي حالة شبه جمود بسبب شدة الصدمة. وقد شدد العديد منهن على المخاطر اليومية للعنف الجنسي أثناء قيامهن بأنشطة كسب الرزق حول المخيمات، مثل البحث عن الطعام وجمع الحطب أو الماء.

تخيلوا فقط أنكم تواجهون واقع أن كل يوم من المحتمل أن تتعرضوا للاغتصاب، ولكن ليس لديكم خيار سوى المخاطرة لأن أسركم يجب أن تبقى على قيد الحياة. إن هؤلاء النساء والفتيات يواجهن خيارا غير مقبول بين الكفاف الاقتصادي والعنف الجنسي وبين سبل عيشهن وحياتهن. ولذلك لا يمكننا أن نقلل من شأن كيف يزيد انعدام الأمن الغذائي من خطر التعرض للعنف الجنسي وكيف ترتبط العلاقة بين النزاع والجوع بالدوامات المعقدة للسبب والنتيجة. وثمة حقيقة أخرى تبعث على القلق الشديد وهي انتشار بيوت الدعارة أو ما يسمى بـ "maisons de tolérance" – بيوت التسامح – داخل مخيمات المشردين داخليا وحولها، وتعمل في وضح النهار وتحت أنظار السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. والاستغلال الجنسي، بما في ذلك البغاء القسري كوسيلة أساسية للبقاء – يشار إليه أحيانا باسم "ممارسة الجنس من أجل البقاء" – متفش. إنه عنف جنسي مدفوع باليأس الاقتصادي، حيث تجبر النساء والفتيات على ممارسة البغاء مقابل أقل من دولار واحد من أجل البقاء على قيد الحياة ليوم آخر. فمن غير المعقول أن نشهد، بدلا عن عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي، بيوتا للتسامح.

وكانت زيارتي الميدانية الأولى في عام 2022 إلى أوكرانيا، بعد ظهور تقارير عن العنف الجنسي بعد الغزو واسع النطاق للاتحاد الروسي. ولم تصدمني حالات العنف الجنسي في مناطق النزاع فحسب، بل صدمني أيضا الضعف الشديد لملايين النساء والأطفال الذين أجبروا على الفرار من البلد في غضون أسابيع أو أشهر بعد بدء النزاع. وعندما زرت مراكز الاستقبال في بولندا ومولدوفا، شاهدت الخسائر غير العادية التي تلحق بالنساء والأطفال والمسنين، بما في ذلك ضعفهم أمام الأفراد عديمي الضمير والشبكات الإجرامية، الذين لا يشكل التشريد الجماعي السريع وغير المسبوق للناس بالنسبة لهم مأساة بل فرصة للاتجار والاستغلال الجنسي. وفي مارس/آذار، عندما عدت إلى أوكرانيا، التقيت مرة أخرى بالناجين واستمعت إلى رواياتهم المؤلمة عن العنف الجنسي الوحشي الذي أوردت التقارير أن الجنود الروس ارتكبوه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوة الأمين العام السلطات الروسية إلى اتخاذ تدابير وقائية تتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، تبعث فينا الأمل الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الأوكرانية، والتي عُبِّر عنها في إطار التعاون الذي وقعتُه مع نائبة رئيس الوزراء أولغا ستيفانيشينا في أيار/مايو 2022. ومنذ ذلك الحين، يدعم مكتبي ومنظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في تنفيذ خطة عمل شاملة تشمل معالجة أبعاد الاتجار العابرة للحدود.

وتحرك خطوط الاتجاه في التقرير المعروض على المجلس التجارب الشخصية المروعة التي تتحدث عن التكلفة البشرية المدمرة للعنف الجنسي. وفي هايتي تعرضت الضحايا للاغتصاب، بعد أن شهدن إعدام أزواجهن، من قبل أفراد العصابات أمام أطفالهن. وأجبر العديد منهن على الخروج من المركبات تحت تهديد السلاح، وتعرضن للسرقة والاغتصاب الجماعي في وضح النهار. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعرضت امرأة للاغتصاب الجماعي حتى الموت على أيدي أفراد جماعة مسلحة اتهموها بأن لها علاقة بأحد أفراد القوات المسلحة الوطنية. وفي إثيوبيا، أصيب العديد من الناجين بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة للاغتصاب ويواجهون الآن وصمة العار والتحديات الصحية مدى الحياة. وفي العراق، لا تزال أكثر من 430 من بين الناجيات الأيزيديات اللواتي عدن من أسر داعش في مواقع النزوح، ويواجهن تحديات صحة عقلية واجتماعية – اقتصادية كبيرة. ولا يزال الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب غير قادرين على الحصول على تسجيل المواليد ووثائق الهوية، لأن القانون العراقي يتطلب إثبات الأبوة.

ويبين التقرير السنوي بوضوح آثار الإفلات من العقاب التي تؤدي إلى الجرأة. والحقيقة هي أنه إلى أن نرفع بشكل فعال تكلفة وعواقب ارتكاب العنف الجنسي والأمر به والتغاضي عنه، فإننا لن نوقف أبدا موجة هذه الانتهاكات. وفي هذا العام أدرج 49 طرفا، معظمها

من الجهات الفاعلة من غير الدول، لارتكابها العنف الجنسي بصورة منهجية. وأكثر من 70 في المائة منها من الجناة المستمرين الذين وردت أسماؤهم في القائمة لمدة خمس سنوات أو أكثر من دون اتخاذ أي إجراء علاجي أو تصحيحي. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة قدر أكبر من الاتساق بين الإدراج في قائمة الأمين العام والتدابير الموجهة الأهداف والمتدرجة التي تفرضها لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. وإذا طبقت الجزاءات في الوقت المناسب وبطريقة متسقة، فإنها يمكن أن تغير حسابات الأطراف التي تعمل على افتراض أن الاغتصاب لن يكلفها شيئا، بل قد يكون مربحا، في الاقتصاد السياسي للحرب الذي يتم فيه الاتجار بالنساء وبيعهن.

ويحدد التقرير أيضا العديد من القضايا الناشئة التي أدت إلى تفاقم التحديات الطويلة الأمد التي تواجه الإبلاغ والاستجابة. فعلى سبيل المثال، يؤدي الخطاب التحريضي ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك المظاهرات العنيفة، إلى تضييق حيز العمل المتاح لتقديم الخدمات والتحقق من الادعاءات. ومع ذلك، فإن ما يقرب من 70 في المائة من الحالات التي تحققت منها الأمم المتحدة تم الإبلاغ عنها في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الثماني التي نشر فيها مستشارون لشؤون حماية المرأة. وفي حين أن البيانات ليست شرطا مسبقا للاستجابة، فإن ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ التي يتخذها مستشارو شؤون حماية المرأة ضرورية لبناء قاعدة الأدلة اللازمة لتوسيع نطاق التدخلات.

وعلى الصعيد العالمي، استهدفت المدافعات عن حقوق الإنسان، بمن فيهن المدافعات عن ضحايا العنف الجنسي، بهجمات تهدف إلى منع نشاطهن. واستمر استخدام أنماط العنف الجنسي كأحد أشكال العنف السياسي لترهيب ومعاقبة المعارضين والمدافعات عن حقوق الإنسان. في ميانمار وكولومبيا وليبيا، تعرضت النساء والفتيات والرجال والفتيان والأفراد والأشخاص من ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة للعنف الجنسي، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز.

ويسلط التقرير الضوء على الاتجاهات في أعقاب التحولات غير الدستورية في السلطة وتصاعد العسكرة وانتشار الأسلحة غير المشروعة. وينظر التقرير في مجموعة معقدة من الجهات الفاعلة في ساحة المعركة، مثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي أدت إلى تعقيد الإسناد والمساءلة. كما يسلط الضوء على التحديات السياسية والأمنية التي أدت إلى تآكل مؤسسات سيادة القانون، مما خلق خطر يتمثل في سيادة الفوضى. والواقع أن الفكرة الرئيسية لتقرير هذا العام هي الحاجة إلى تسخير القوة الوقائية لسيادة القانون. والأثر الإيجابي لمشاركتنا المستمرة واضح في عدد من البلدان. في أيلول/سبتمبر 2022 في غينيا، حضرت الافتتاح التاريخي للمحاكمة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009. وكانت تلك اللحظة التاريخية للناجين من العنف الجنسي تتويجا لعقد من الدعوة الدؤوبة والدعم التقني للسلطات القضائية الوطنية من قبل فريقي من الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطات القضاء العسكري، على وجه الخصوص، على وقف موجة الاغتصاب الجماعي، على الرغم من أن العنف الجنسي، ولا سيما من جانب عدد كبير من الجماعات المسلحة، لا يزال مستمرا بلا هوادة. وجرت مقاضاة أمراء حرب وضباط عسكريين سيئي السمعة وأدين الجناة في عدة قضايا رمزية. وعلى الجبهة التشريعية، اعتمد البرلمان قانونا بشأن الحماية والتعويضات لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأنشأ صندوقا وطنيا للتعويضات. وكان الالتزام الشخصي للسيدة الأولى لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها أساسيين في تحقيق تلك المكاسب. وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، لوحظ أيضا بعض الزخم في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى حكمها الأول الذي أدانت فيه قائدا لجماعة مسلحة بتهمة الاغتصاب الذي ارتكبه مرؤوسوه. وفي كولومبيا، قدم التقرير التاريخي للجنة تقصي الحقائق توصيات محددة إلى مؤسسات الدولة من أجل تقديم تعويضات تفضي إلى تغيير للناجين. وعندما زرت كولومبيا في أيار/مايو، سمعت من الناجين مدى أهمية هذا الاعتراف وضمانات عدم التكرار للأم جراحهموتعافيهم.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدما، يوصي التقرير بإجراء إصلاح للعدالة والقطاع الأمني يراعي المنظور الجنساني، وتعزيز الخدمات الشاملة والمتعددة القطاعات المقدمة للناجين، والحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمشاركة سياسيا ودبلوماسيا في التصدي للعنف الجنسي في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. ويوصي التقرير أيضا بتقديم دعم مالي يمكن التنبؤ به للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من أجل عمل شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء. ويشكل مستشارو شؤون حماية المرأة أيضا محورا أساسيا في هيكلنا المؤسسي للاستجابة، وينبغي النظر في نشرهم وتعزيز الأفرقة في نقاط الانعطاف الحاسمة، بما في ذلك أثناء عمليات الانتقال والخفض التدريجي للبعثات.

ويجب أن نركز عزمنا السياسي ومواردنا في سياق عالمي من العنف المتواصل. والواقع أنه منذ صدور التقرير المعروض على المجلس، ظهرت ادعاءات خطيرة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. في السودان، ومنذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل، تلقى المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان تقارير موثوقة عن انتهاكات ارتكبت ضد أكثر من 50 امرأة وفتاة. وورد أن ما يصل إلى 20 امرأة تعرضن للاغتصاب في هجوم واحد. وتلقيت معلومات إضافية هذا الأسبوع عن استهداف البنية التحتية الطبية والموظفين الذين يقدمون الدعم لضحايا العنف الجنسي، فضلا عن زيادة عمليات اختطاف النساء والفتيات. وقد أدرج الأمين العام كلا من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، وقد أبلغت الفريق أول محمد حمدان حميدتي والفريق أول عبد الفتاح البرهان بالتدابير التي يطلب المجلس اتخاذها على التوالي.

ومن الواضح أن تلك الأحداث المأساوية تشكل جزءا من سلسلة طويلة من المعارك التي تخاض على أجساد النساء والفتيات، من البوسنة إلى رواندا والعراق وسورية وأماكن أخرى. واليوم نحن نعرف أكثر من أي وقت مضى ما الذي يحفز العنف الجنسي ومن هم الجناة وما هي خدمات الاستجابة التي يحتاجها الناجون. ونحن نعلم أن تلك الجرائم لا تحدث في فراغ ولكنها مرتبطة بديناميات أمنية أوسع نطاقا. لذلك من الضروري أن تستند جهود المنع إلى تلك المعرفة المعززة، التي تقع في صميم استراتيجية المنع التي أطلقها مكتبي في أيلول/سبتمبر 2022.

يجب أن نضمن تنفيذ قرارات المجلس مع تكييف إجراءاتنا مع نزاعات اليوم والتحديات العالمية الناشئة، بما في ذلك التهديدات من الفضاء الرقمي غير الخاضع للسيطرة إلى حد كبير وانعدام الأمن المرتبط بالمناخ. وقد حان الوقت الآن لكي نضاعف جهودنا بشأن الأطر المؤسسية وأطر المساءلة التي وضعتها القرارات المتعاقبة. ويجب أن نتصرف على وجه الاستعجال وبتصميم مستدام لإنقاذ الأجيال المقبلة من تلك الآفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة باتن على إحاطتها الوافية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناو هسر هسر.

السيدة ناو هسر هسر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس اليوم في مناقشته المفتوحة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. أنا ناو هسر هسر، عضو المجلس الاستشاري لرابطة نساء بورما، وهو تحالف للمجتمع المدني يمثل النساء من مختلف أنحاء ميانمار. لقد مر الآن أكثر من عامين منذ أن شن الجيش انقلابا أطاح بالحكومة المنتخبة، مما أدى إلى مزيد من النزاعات في جميع أنحاء ميانمار. وقد اعتقل المجلس العسكري الحاكم أكثر من 000 23 مدني وشرد أكثر من 1,8 مليون شخص، والنساء والفتيات أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني، إلى حد كبير على أيدي الجيش ولكن من قوات الدفاع المناهضة للجيش أيضا.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، لا تزال النساء في طليعة المقاومة ضد الجيش ويشكلن أكثر من 60 في المائة من المدافعين عن حقوق الإنسان المؤيدين للديمقراطية. وتقف المدافعات عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء ميانمار في الخطوط الأمامية، حيث يقدمن الخدمات الأساسية للنازحين داخليا والناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع،

ويبلغن عن انتهاكات حقوق الإنسان ويوفرن المأوى والمنازل الآمنة للمتظاهرين. ونحن متحدون في دعوتنا الجماعية إلى ديمقراطية فيدرالية في ميانمار، ونعلم أنه من أجل تحقيق ذلك، لا يجب علينا فقط إنهاء الحكم العسكري ولكن أيضا تحدي قمع النظام الأبوي.

وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في ميانمار تحديات هائلة، بما في ذلك التهديدات لسلامتهن وسلامة أسرهن. على سبيل المثال، أصدر الجيش مذكرات اعتقال بحق العديد من موظفينا. وهذا يقوض قدرتنا على دعم المشردين داخليا وضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. فالعديد من المدافعات مختبئات، أو أجبرن مثلي على مغادرة ميانمار من أجل مواصلة عملهن.

لطالما استخدم الجيش العنف الجنسي لمهاجمة السكان المدنيين. كان الاغتصاب والعنف الجنسي

من السمات المميزة للإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش ضد الروهينغيا في عام 2017، وتواجه نساء وفتيات الروهينغيا، بمن فيهن النساء من مغايرات الهوية الجنسانية، اللائي فررن من ميانمار إلى بنغلاديش الآن قدرا أكبر مخاطر العنف. ومنذ الانقلاب، وثقنا أكثر من 100 حالة من حالات

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الجنساني. وفي إحدى الحالات، اغتصب جنود المجلس العسكري مرارا امرأة تحت تهديد السلاح أمام زوجها في ولاية تشين. وفي مساء اليوم نفسه، اغتصب جنود المجلس العسكري أيضا شقيقة زوج الضحية، التي كانت حاملا في شهرها السابع. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي للحالات أعلى من ذلك بكثير، لأن العديد من الضحايا لا يبلغن عن العنف الجنسي خوفا من المزيد من الانتهاكات من جانب الجيش. إن النساء وأفراد مجتمع الميم الموسّع المحتجزون عرضة للتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي. وقد ألقي القبض على آلاف النساء منذ الانقلاب وما زلن رهن الاحتجاز، وحكم على 15 منهن بالإعدام بسبب أنشطتهن المؤيدة للديمقراطية. العنف الجنسي هو تكتيك متعمد ومنهجي لاستهداف النساء ومعاقبتهن، ليس فقط بسبب تكلمهن علنا ضد النظام، ولكن أيضا لتحديهن المعايير الأبوية.

تواجه العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان الإساءات عبر الإنترنت والتكتيكات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف خارج الإنترنت والادعاءات الكاذبة والاعتقالات غير القانونية. وقد استهدفت بهذه الاعتداءات نساء من الأقليات العرقية أو الدينية، والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين، والناشطات سياسيا. ونتيجة لهذه الهجمات، تشعر العديد من النساء أنه ليس لديهن خيار سوى فرض رقابة على أنفسهن أو تقليص نشاطهن. ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تدعم المدافعات عن حقوق الإنسان، وأن تحمي حقوقهن الأساسية وتمكنهن من المشاركة، بما في ذلك على المستوى الدولي.

المساءلة ضرورية لإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء بكل ما تَتَّسِم بهن من تنوع. جاء انقلاب عام 2021 نتيجة عقود من إفلات المجلس العسكري من العقاب، بما في ذلك استخدامه للعنف الجنسي والعنف الجنساني كتكتيك لاستهداف السكان المدنيين وترويعهم. وفي الوقت الراهن، تستحيل الخيارات المحلية للعدالة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ولذلك، أحث مجلس الأمن على إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية لوقوع جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

كما لاحظ المقرر الخاص المعني بميانمار مؤخرا، يحتاج الجيش إلى ثلاثة أشياء للحفاظ على نفسه – الأسلحة والأموال والشرعية الدولية. وتعرف النساء العضوات في المجتمع المدني جيدا أن تلك هي أيضا الأدوات المستخدمة لارتكاب العنف ضد المرأة في البلد. ينبغي لمجلس الأمن أن يفرض حظرا على بيع ونقل الأسلحة والذخائر ووقود الطائرات. كما أحث المجتمع الدولي على سن عقوبات مستهدفة ضد الجيش ووكلائه، بما في ذلك شركة ميانمار للنفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، أحث المجلس على رفض أي جهود تبذلها الطغمة العسكرية لإجراء انتخابات صورية، إذ لا يمكن أن تكون حرة أو نزيهة أو أن ترسي الأساس لمستقبل ديمقراطي. أخيرا، أطلب إلى المجلس أن يبني على التقدم المحرز في القرار 2669 (2022) من خلال الاستمرار

في المطالبة بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف في ميانمار، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وبإبقاء ميانمار على جدول أعمال مجلس الأمن من خلال الجلسات المفتوحة، حتى يتمكن المجتمع المدني من المشاركة.

في الوقت الحالي، يحتاج واحد من كل ثلاثة أشخاص في ميانمار إلى المساعدة الإنسانية بسبب انعدام الأمن الغذائي ومحدودية إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية للضحايا. والمنظمات النسائية العرقية المحلية حيوية لتقديم المساعدة الإنسانية لمجتمعاتها المحلية، وهي بحاجة إلى دعم المجلس لمواصلة ذلك العمل الأساسي.

هذه مرحلة مهمة بالنسبة لميانمار. ولأول مرة، نحن، شعب ميانمار متحدون عبر الخطوط العرقية والدينية والجنسانية في كفاحنا المشترك لإنهاء الدكتاتورية العسكرية، وضمان العدالة، والدعوة إلى ميانمار ديمقراطية فيدرالية، ترتكز على التنوع والتعددية. والآن، نحن بحاجة إلى عون المجلس.

أود أن أركز في بياني اليوم على بضع نقاط أساسية. إن ميانمار مثال على كيفية استخدام العنف السياسي، بما في ذلك العنف الجنسي، لترهيب ومعاقبة وإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والقيادات النسائية في العديد من النزاعات، كما هو الحال في السودان وأفغانستان واليمن وسورية وليبيا. أحث المجلس اليوم على المطالبة بوضع حد لجميع أشكال العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني، واتخاذ إجراءات مجدية لإثبات أن حماية حقوق الإنسان للمرأة أمر أساسي للسلام، ليس في ميانمار فحسب، بل في جميع النزاعات والأزمات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هسر هسر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن إلى نادين.

نادين (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا. بصفتي نصيرة للضحايا بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة، سأتكلم بصوت جماعي، مسلطا الضوء على آراء العديد من الضحايا من مختلف البلدان. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع هنا على تفهمهم الحاجة إلى نهج يركز على الضحايا وأهميته لتوجيه الطريقة التي نواجه بها العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

إن العنف الجنسي جريمة ضد الإنسانية. إنه وحشي ومتعمد ويهدف إلى معاقبة وإذلال الأفراد ومجتمعاتهم. ويعاني العديد من ضحاياه من صدمات جسدية ونفسية، وإصابات طويلة الأمد، وعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، وقد توفي بعضهم نتيجة لذلك. ونتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، يتعين على بعض النساء التعامل مع حالات الحمل غير المرغوب، ليصبحن أمهات يتحملن عبء استبعادهن من قبل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ويواجه الرجال والفتيان عقبات في الإبلاغ بسبب وصمة الشعور بالضعف المتصور، فضلا عن العواقب البدنية والنفسية، وكثيرا ما لا توجد أحكام قانونية تشمل اغتصاب الرجال.

إن تأثير العنف الجنسي متفش ومدمر. والأعداد الهائلة للأشخاص المتضررين من العنف الجنسي تُظهر ببساطة عدد الأسر وعدد المجتمعات المتضررة أو المدمرة. في جنوب السودان، كانت النساء وعائلاتهن في مخيم ييدا، الذين كانوا مشردين أصلا عندما تكلمنا معهم في عام 2019، يخبروننا بالفعل عن مدى صعوبة محاولة العثور على عمل والحصول على الطعام، لأن الخروج من المخيم كان خطيرا جدا. كانوا يشاهدون أطفالهم يموتون جوعا لأن مغادرة المخيم لم تكن خيارا.

ويشعر العديد من الضحايا بالامتنان الشديد على الحوار العالم والاهتمام بهذه القضية وعلى الجهود المبذولة لتعزيز الأطر والآليات القانونية للمنع والتصدي. ومع ذلك، فإننا نواجه تحديات تتمثل في تحويل الجهود الجماعية من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني، حتى يتمكن الأشخاص المتضررون مباشرة من الحصول على حياة أفضل. ويريد العديد من الضحايا أن تتخذ دولهم خطوات ملموسة من شأنها زيادة الامتثال للأطر القانونية الدولية وتحويلها إلى التزاماتها إلى

تشريعات وطنية. ومع ذلك، إذا أرادت الدول أن تعزز سيادة القانون لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له، فنرى أنها تحتاج أولا إلى وضع خطط عمل واضحة وإجراءات فعالة والالتزام بالوفاء بتعهداتها تجاه مواطنيها من خلال منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ووقفه والتصدي له على النحو المناسب.

ويحتاج الناس إلى أن يروا الدولة تتحمل مسؤولية الوقاية والاستجابة لكي يشعروا بالأمان وليتمكنوا من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

وعلى الرغم من أن الجناة ليسوا جميعا من العسكر، ينبغي للدولة أن تعمل جاهدة من أجل استعادة المعايير السليمة في صفوف جنودها. فمعظمنا يريد أن يراهم يفعلون ما يقصد منهم أن يفعلوه، أي حماية الناس – جميعنا. ينبغي ألا يخاف المواطنون عندما يواجهون رجالا يرتدون الزي العسكري.

إن تكرار العنف الجنسي يجعل الناس يعيشون في خوف وعرضة لمزيد من الاعتداءات. وعندما يعيش الناس في بلد تغيب فيه سيادة القانون ويفلت مرتكبو الجرائم من العقاب، فإنهم يشعرون بالقلق. وهم لا يعرفون متى قد يواجهون مجموعات تديم الجرائم من هذا القبيل. ولا يمكن أن يشعروا بالأمان.

وقد طلب مني ناجون كُثر أن أخبر المجلس بأنه يتعين على الدول إجراء حوارات وطنية منظمة حول دور الأشخاص الذين يرتدون الزي العسكري ومحاسبة الجناة من سائر المجموعات كذلك. فالزي العسكري لا يعطي الأشخاص رخصة لارتكاب الجرائم. ويجب أن يرتديه من الأفراد من يفهمون واجباتهم في تمثيل الدولة وحماية شعبها. ويتعين على الدول أن تحسن عمليات التجنيد وأن تتخذ تدابير العناية الواجبة قبل السماح للأشخاص بالانضمام إلى القوات النظامية. ويجب أن يتلقى من ينضمون إلى القوات العسكرية أولا تدريبا إلزاميا حول كيفية حماية الناجين والناجيات والتعامل معهم وكيفية إنفاذ القوانين الوطنية والدولية والامتثال لها.

ويجب أن تتحلى الدول بالجرأة عند تنظيم حوارات وطنية حول قوانينها وأعرافها وعاداتها الثقافية، فلا يمكننا تقويض حقوق الإنسان الأساسية باسم الدين أو الثقافة. ومن مسؤولية الدولة أن تكفل معالجة القوانين الوطنية للقضايا بموضوعية، وأن تضع الآراء الثقافية جانبا.

وفي الوقت الحالي، يقف الكثير من المنظمات التي يقودها المجتمع المدني والناجون والناجيات في طليعة المنظمات الرائدة في مجال التوعية بشأن العنف الجنسي، ولكن يتعين على الدولة أن تدعم هذا العمل وتعزز الوعي به. ينبغي أن تكون الدولة أكثر حضورا لا غيابا. وينبغي أن تكون في المقدمة عندما يتعلق الأمر بمسؤولية إذكاء الوعي بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وينبغي للدول أن تدعم العمليات الجامعة وأن تدرك فائدتها، وأن تجعل الجميع يفهمون أن التصدي لمسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاع شاغل وطني وأنه يعد أفظع اعتداء بحق البشرية. وعلى الدول أن تعزز القوانين التي تدين الوصم بجميع أشكاله وأن تعامل الناجين والناجيات بكرامة ورعاية. وبمجرد أن يصبح ذلك حوارا وطنيا، نتمنى على الدول أن تعمل مع الشركاء الدوليين لتحديد كيفية استكمال الأطر الدولية للجهود الوطنية.

وينبغي للدول أيضا أن تكسر جميع الخرافات والسرديات المحيطة بها، مثل الأسباب التي تدفع الجنود أو المجندات إلى إدامة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومن بين هؤلاء من كانوا تحت تأثير المخدرات، أو بدعوى الابتعاد عن زوجاتهم لفترة طويلة أو الامتثال لضغط الأقران أثناء الحرب. حتى إن البعض يدعي أنه في بعض الأحيان لا يتحكم الناس في ما حدث. وما هو أكثر سخافة إلقاء اللوم على الضحايا للإسهام في الاعتداء بسبب الهيئة التي كانت عليها ملابسهم وجميع أنواع الأسباب المماثلة.

نريد أن نرى الدول تعتمد نُهجا مراعية للمنظور الجنساني عند التعامل مع الناجين والناجيات. من الضروري معاملة الناس بكرامة ومراعاة النوع الاجتماعي والهوية الجنسانية. نطلب من المستجيبين الأوائل تفهم ضعف الناجين وعدم التهوين من وطأة العنف الجنسي على الناجيات والناجين لأنهم أكبر سنا أو بسبب ميولهم الجنسية.

أحد الناجين المنتمين إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أبلغنا ذات مرة، بما يناقض

خرافة وسوء فهم واجهه مرارا وتكرارا، أن مجرد كونه مثليا لا يعني أنه كان يستمتع بهذا الفعل. يجب على الجهات الفاعلة الحكومية التعامل مع جميع الناجين والناجيات بنفس التعاطف والرعاية، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العمر أو التوجه الجنسي. وينبغي ألا تسمح الدول بأي عذر لأي شخص بانتهاك الحيز الخاص لشخص آخر وإجباره على المعاملة المهينة.

ويتعين على الدولة أن تكفل مراجعة معايير التجنيد الخاصة بها وأن تكون هذه العملية وقواتها المسلحة مهنية. ويجب أن تعمل قواتها المسلحة في إطار من الانضباط والمساءلة والشفافية وتوقعات واضحة فيما يتعلق بالروح المهنية وحماية جميع المدنيين. يجب ألا نسمح بالقول إن الجيش للأولاد الأشرار أو المجرمين السابقين أو للأشخاص الذين ليس لديهم ما يفعلونه بحياتهم غير ذلك. وإذا تمكنت الدولة من تعزيز معاييرها لمن يمكنه الانضمام إلى القوات من خلال إدماج تحريات شاملة عن الخلفية، سيساعد ذلك على الأقل في تجنيد الأشخاص المناسبين وإعادة الثقة في الدول لفعل ما هو صواب لصالح شعوبها.

وبمجرد أن نتأكد من أن لدينا الأشخاص المناسبين، نحتاج إلى ضمان تدريبهم باستمرار وخضوعهم لتدريب تنشيطي حتى يظلوا على اطلاع دائم بالمعايير الحالية وأدوارهم وواجبهم في حماية الممارسات الجيدة وتعزيزها. ونطلب من الدول أن تعتمد ممارسة الإبلاغ عن المخالفات حتى يتمكن الجنود الذين يشهدون زملاءهم يرتكبون الخطأ من الإبلاغ بأمان عن زملائهم الذين يسيئون التصرف.

إن أكثر من 90 إلى 95 في المائة من الناجين والناجيات لا يبلغون الشرطة أبدا عما حصل لهم. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة، بما في ذلك عدم الإيمان أو الثقة بالنظام القضائي وكيف سيعاملهم. ومعدلات الإدانة لتلك الجرائم التي أُبلغ عنها منخفضة بشكل صادم. وهذا يؤدي بدوره إلى عزوف الناجين عن الإبلاغ – فلماذا يبلغون إذا كان عدد القضايا التي تنتهي بالإدانة ضئيل جدا؟ وينبغي أن نفهم أن تلك الحقيقة وحدها يمكن أن تعوق تحقيق العدالة والوصول إليها بالنسبة للعديد من الناجين والناجيات الذين لا يقدمون على الإبلاغ.

وفي جميع نظمنا القضائية، هناك مجال كبير للتحسين والحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة فيما يتعلق بكيفية تحقيق العدالة بفعالية وبطريقة تركز على الناجين.

ينبغي أن نتعلم من الولايات القضائية التي تحاول القيام بعمل آمن وفعال بشأن المساءلة. كنت في كولومبيا قبل ثلاثة أسابيع وكان مصدر إلهام كبير لي أن رأيت البلد يجري حوارا وطنيا ويعالج التحديات مع الناجين والناجيات. وفتح قضايا صغيرة والإعلان عن ولاية قضائية خاصة مجرد مثالين على الجهود التي تبذلها الدولة للاستجابة والوقاية. ومع ذلك، فإن العديد من الناجين والناجيات لا يزالون مترددين للغاية في التقدم للإبلاغ، ويرجع ذلك أساسا إلى مخاوف تتعلق بالسلامة. ولذلك، ينبغي أن نعترف أيضا بأن بعض الدول تحتاج إلى المساعدة لإخضاع الجناة للمساءلة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل في وقت مبكر بالعمل مع الدول التي تبذل جهدا ولكنها ما زالت تجتهد.

ويمكننا دعم البلدان في تدريب الموظفين، وكفالة فهم الناس للأطر الدولية وتحسين القوانين الوطنية لكي تستوفي المعايير الدولية. ويمكننا مساعدتهم على إزالة العقبات التي تعترض سبيل العدالة وتبادل الدروس المستفادة من المحاكم والبلدان الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الدول التي تتعامل مع معتدين وجناة أكثر قوة وأن يضع حدا لازدواجية المعايير، إذ يسارع إلى إدانة بعض الجناة بينما يغض الطرف عن الآخرين. ويعاني كل الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع أيما معاناة. وينبغي ألا نستجيب بسرعة للبعض منهم فحسب بسبب موقعهم الجغرافي، بينما يموت آخرون ببطء دون أن يلتفت إليهم أحد.

وعلى المجتمع الدولي أن يدين كل مرتكبي هذه الجرائم وأن يفرض عقوبات بحقهم جميعا. وكمثال على ذلك، كانت الاستجابة في أوكرانيا جيدة جدا، ولكن هناك أيضا العديد من الناجين في العديد من البلدان الأخرى، مثل إيران والسودان وغواتيمالا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في جملة أمور. يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على إيجاد أو دعم مسارات إضافية للمساءلة عن الجرائم الدولية، مثل

توسيع الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء محاكم أو آليات للفصل في القضايا لسد الثغرات وتيسير استخدام الولاية القضائية العالمية في بلدان أخرى. ويجب أن تكون الاستجابة الدولية متسقة. فلا يمكن أن تكون هناك سبل للمساءلة عن الجرائم الدولية في بعض الدول وغياب تام للتصدي والمساءلة عنها في دول أخرى.

كما يجب علينا أن نتعاون مع الناجين في الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين الأطر المعيارية والواقع في الميدان. وتعد مشاركة الناجين أمرا أساسيا للجهود المبذولة لزيادة الوعي بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتأثيره فضلا عن كيفية تعزيز مسارات العدالة بطريقة تحافظ على وجود الناجين محورا لها. عندما أصبحنا أنصارا للناجين أدركنا وفهمنا أنا والسيد كولباسيا أن دورنا لا يقتصر على تمثيل شخصين فقط منا لجميع الناجين، بل يتعلق أيضا بمعرفة كيفية توفير حيز وإنشاء منصة يسمحان للمزيد من الناجين بالمشاركة في العمل على مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع. إنني ممتنة لتفهم حكومة المملكة المتحدة لهذه المبادرة ودعمها الفعال. لقد تشرفنا بالعمل مع الكثير من الناجين الآخرين من بلدان عديدة في التخطيط للمؤتمر الذي عقد في لندن. وسعينا معا خلال معتكف للناجين نُظّم في ويلتون بارك هذا العام إلى تجسيد معنى المشاركة المناسبة. إنني ممتنة جدا لأن لدينا الآن فريقا استشاريا عالميا للناجين ملتزما بتوجيهنا في كيفية منع العنف الجنسي والتصدي له فضلا عن تعزيز نهج يركز على الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ويحدوني الأمل في أن يدعى في الجلسة المقبلة بشأن هذه المسألة ناج آخر من المجموعة للتكلم أمام المجلس – ونطلب من المزيد من البلدان أن تحذو هذا الحذو لتعزيز قيادة الأنصار والناجين. كما يمكننا أن نتعلم الممارسات الجيدة من بلدان أخرى مثل كوسوفو وكولومبيا في كيفية التعامل مع الناجين. لقد أتيحت لي وللسيد كولباسيا الفرصة للقاء الكثير من الناجين من مختلف البلدان وكان ملهما أن نرى تصميمهم وقدرتهم على الصمود، حيث حدثونا عن التحديات التي واجهونها في رحلة البقاء على قيد الحياة والمخاطر التي يتعرضون لها خلال عملهم. فعلاوة على التحديات يواجه الناجون الذين يقودون العمل في الميدان الكثير من المشاكل فيما يتعلق بسلامتهم وكذلك الوصم خلال الجهود التي يبذلونها كي تدرك مجتمعاتهم قيمة عملهم. إنهم يقومون بالكثير بدعم ضئيل من الدول أو المجتمع الدولي ونتيجة لذلك يواجه الكثيرون منهم صعوبات مالية كبيرة بسبب نقص التمويل. ولا يمكنهم التنافس مع الجهات الكبيرة التي لا تجد صعوبة في تلبية معايير التمويل. ولكنهم قومون بعمل هائل، بما في ذلك إلهام الناجين الآخرين القدرة على الصمود والأمل في المستقبل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إنشاء صندوق لدعم العمل الذي يقوده الناجون على وجه التحديد.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إنه بالرغم من أنني أعيش الآن في المملكة المتحدة وقد تمكنت من إعادة بناء حياتي فإن ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية – البلد الذي أنتمي إليه أصلا – أمر محزن جدا. وأدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إيلاء ما يجري في بلدنا الاهتمام اللازم وليس غض الطرف عنه. وتقع على عاتقها مسؤولية إطلاق ذلك الحوار الوطني وزيادة الوعي بما يجري على الصعيد المحلي. وأطلب إلى الحكومة دعم الناجين وإدانة الوصم بجميع أشكاله. إن شعبنا يعاني كثيرا بينما طال أمد الحرب وأصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية مكانا خطيرا بالنسبة للنساء ناهيك عن الفتيات الصغيرات، بينما يفلت مرتكبو الانتهاكات من العقاب على أفعالهم، ويبدو أن لديهم حلفاء أقوياء ويحظون بالدعم الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى المجتمع الدولي إدانتهم ومساءلتهم ووضع حد للكيل بمكيالين عن طريق التصدي الفوري والفعال لما يجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نادين على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل للمملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة براميلا باتن على عملها المستمر في هذا المجال، حيث واصلت قيادة جدول الأعمال هذا باقتناع وشجاعة ومبدئية. وقد تشرفت بالعمل معها مباشرة وسنواصل الإشادة بالعمل الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

كما أشكر مقدمتي إحاطتينا البارعتين، السيدة ناو هسر هسر والسيدة نادين على إحاطتيهما اليوم. لكي نضع الأمر في سياقه، عندما نسمع من الناجين في مجلس الأمن – وأود أن يفكر الجميع في هذا الأمر جيدا – نعلم أنهم قد تعرضوا لأبشع أشكال الانتهاك الشخصي الذي لا يمكن تصوره حقا. إنهم لم ينجوا من ذلك الانتهاك الشخصي الخاص – حيزهم الخاص كما قالت السيدة نادين – فحسب، بل إنهم ناجون أيضا. لذلك فإنهم ليسوا مجرد ضحايا بل ناجين بالمعنى الحقيقي. وعندما نسمع من الناجين، سواء في المجلس أو في أي مكان آخر في العالم، يجب أن نتصور مدى قوتهم وشجاعتهم وإيمانهم. فهم يبقوا على قيد الحياة فحسب، بل أصبحوا أقوى المدافعين عن جدول الأعمال الحيوي هذا المعروض علينا اليوم. لذلك أكرر امتناني، من خلال السيدة نادين والسيدة هسر هسر، لجميع الناجين الشجعان الذين يضطلعون بعمل باهر في جميع أنحاء العالم. وأشكرهم على قيامهم بالكثير لتوجيه الانتباه العالمي إلى أهوال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وإلى المسؤولية الرئيسية والمحورية التي تقع على عاتقنا جميعا لدعم الناجين.

ويجب ألا ينظر إلى العنف الجنسي المتصل بالنزاع باعتباره نتيجة حتمية للحرب. وتقع على عاتقنا هنا في المجلس مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. وإذ نفكر في الـ 15 عاما الماضية فإن المجلس قد وضع إطارا فعالا في ذلك الوقت لمنع العنف الجنسي ودعم الناجيات، علاوة على تقديم الجناة إلى العدالة. وإذ يمكننا أن نلاحظ تلك الإنجازات – كما سمعنا مرة أخرى مباشرة من الممثل الخاص وخبيراتنا من مقدمي الإحاطات – لا تزال هناك فجوة في جميع أنحاء العالم بين ما أذن به المجلس بحق والواقع الذي يواجهه الآلاف من الأشخاص في جميع مناطق النزاع – الفتيان والفتيات والنساء والرجال – بينما يستمر ذلك العنف. وكما سمعنا من السيدة نادين، غالبا ما يعاني الناجون في صمت، بينما يفلت الجناة من العقاب. تلك مأساة.

يتعين علينا أن نكون مجلسا للعمل وليس لمجرد الخطابة، إذ تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن سد تلك الفجوة. يعني ذلك أنه يتعين على جميع الدول أن تترجم القرارات التي اتخذها المجلس إلى ممارسة ملموسة وأن تكفل الوصول الهام والضروري إلى العدالة، والأهم من ذلك توفير الخدمات الحيوية التي يحتاج إليها الناجون لإعادة بناء حياتهم. كما يعني أنه يتعين على الدول وهيئات الأمم المتحدة إدماج ذلك المنظور الجنساني الهام في عمليات حفظ السلام. وكما سمعنا مباشرة من الناجيات، فإنه ينبغي أن تكون رؤية البعض لأشخاص يرتدون الزي العسكري – سواء كانوا تابعين للدولة أو للأمم المتحدة – باعثا للأمل لأنه يجب على هؤلاء معالجة مخاوفهم، وجلب الأمن والسلامة إليهم. وبالتالي يتعين علينا جميعا أن نكثف جهودنا وأن نبذل المزيد من الجهد. وهذا يعني أن مجلس الأمن يستخدم الجزاءات ضد هؤلاء الجناة. وهذا يعني، على سبيل الأهمية الحاسمة، أن يوقف أولئك الذين ينخرطون في نزاع مسلح أعمال العنف الجنسي بأثر فوري. والمملكة المتحدة مصممة، من جانبها، على ألا يكون الافتقار إلى الفهم – بل والجهل – عائقاً أمام العمل.

وفي ذلك الصدد، وبغية المساعدة على سد الثغرة في التنفيذ، عملنا مع مؤسسة موكويغي. وأشيد بالدكتور دينيس موكويغي الرائع والشجاع الذي يعرفه الكثيرون منا لإطلاقه دليلاً جديداً بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويسرني أننا زوّدنا أعضاء المجلس بنسخة منه. وأطلب منا، بوصفنا حكومات ومنظمات مجتمع مدني وناشطين ودعاة، أن نتكاتف لتحقيق أقصى استفادة من هذه الأداة الجديدة الممتازة. لقد كان دعم الناجين والتعاون الدولي، لأكثر من عقد من الزمان، من المبادئ الأساسية لمبادرة المملكة المتحدة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وعنصر الوقاية هو المفتاح. وقد جمع مؤتمرنا الدولي التاريخي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي في لندن، والذي أشارت إليه نادين، أكثر من 1 000 مندوب. والأهم من ذلك أنه جمع الناجين. لقد سمعنا للتو من نادين عن وقائع متابعة التحالف العالمي للناجين الذي تم تشكيله مؤخراً. وهذا مطلوب. لماذا؟ ذلك لأننا بحاجة إلى تسريع التقدم نحو أهدافنا. ومنذ عقد ذلك المؤتمر، فرضت حكومة المملكة المتحدة حتى الآن جزاءات على 13 من مرتكبي العنف الجنسي. ومع ذلك، كما سمعنا من نادين، فإنه يتطلب أيضاً التمويل. إن استراتيجيتنا لمدة

ثلاث سنوات مدعومة أيضاً بما يصل إلى 12,5 مليون جنيه إسترليني من التمويل. والأهم من ذلك، أنها تقدم أيضاً دعماً مباشراً للناجين وتساعد البلدان على تعزيز العدالة والمساءلة.

وتتحقق العدالة المحلية والداخلية على أفضل وجه – والأدلة على ذلك موجودة – عندما تتم على المستوى الوطني. ونحن بحاجة إلى أن نقف ونتأكد من أننا نستطيع دعم هذه الجهود. كما نواصل قيادة الجهود الدولية لدعم الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأطرح السؤال مرة أخرى، وهو تأمل ذاتي لنا جميعاً: ما هي الجريمة التي اقترفها الطفل المولود من جراء تلك الجريمة؟ الجواب المختصر هو أنه لم يقترف شيئاً. وينبغي أن نظهر التعاطف والرعاية والدعم لهؤلاء الأطفال المولودين من جراء هذه الأعمال البغيضة.

وقد نشرنا اليوم التزامات المملكة المتحدة وشركائها بدعم ذلك الفريق في إطار منهاج عملنا لتعزيز حقوق ورفاه الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بالإضافة إلى التحالف الدولي لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي أطلقناه مؤخراً وترأسه كولومبيا وأوكرانيا. ويسرني أن أبلغكم بأن عدد أعضائه زاد إلى 21 عضواً. ويسعدني حقاً أن إسبانيا قد انضمت إلى هذا التحالف في حزيران/يونيه. كما أصبحت فرنسا مؤخراً عضواً قيماً وهاماً للغاية فيه. يلتزم جميع أعضاء التحالف بتضخيم أصوات الناجين، وتبادل خبراتنا الجماعية، والأهم من ذلك ريادة النهج الجديدة. وقد أصدر أعضاء التحالف اليوم – في يوم جلستنا هذا نفسه – بياناً مشتركاً يسلّط الضوء على التقارير المروعة عن العنف الجنسي في السودان التي أشارت إليها الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها. وقد دعونا جميع أطراف النزاع إلى إنهاء العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، وبصفتي الرئيس الحالي للتحالف، أود أن أشكر جميع أعضاء التحالف على وقوفهم معنا بشأن تلك المسألة الهامة.

وكما سمعنا للتو، فإن الناجين هم مفتاح الأمر بكل معنى الكلمة – الناجون مثل أولئك الذين يقودهم بطلانا الناجيان، نادين وكولباسيا. وبصفتي الممثل الخاص لرئيس الوزراء في المملكة المتحدة المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، يمكنني القول من تجربتي الشخصية إن العمل مع تلك الأفرقة وهؤلاء الأبطال الشجعان المذهلين على مدى السنوات الست الماضية كان ملهماً ويدعو إلى التواضع حقاً. إنهم يوجهون نهجنا بأكمله، وأنا ممتن حقاً لنادين على مساهمتها اليوم.

وقد تشرفتُ بقيادة جدول الأعمال هذا، فضلاً عن القيام بزيارات ميدانية في جميع أنحاء العالم، شأني شأن الآخرين، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلقان وبنغلاديش وأماكن أخرى. وأود أن أتشاطر مع الجميع مدى بشاعة تلك الجرائم. عندما زرتُ جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مع صاحبة السمو الملكي دوقة إدنبرة، ذهبنا إلى المستشفى المذهل الذي يديره الدكتور موكويغي – مستشفى بانزي. فلننس البلد للحظة. ولننسَ من يتحدث ومن ذهب في الزيارة. وتخيلوا للحظة فقط أن أصغر ضحية التقينا بها، أصغر ناجية من العنف الجنسي، كانت تبلغ من العمر أربع سنوات. كانت فتاة صغيرة تعرضت للاغتصاب ليس مرة واحدة ولكن عدة مرات. وبالنسبة لها، كان الرجل يعني الاغتصاب. هذا هو الواقع الذي نواجهه في جميع أنحاء العالم.

لذلك لا يمكنني أن أبالغ في التشديد على أهمية مناقشتنا اليوم. وأشكر فريقي هنا في نيويورك على وضع جدول أعمال هذه الجلسة. وأشكر أيضاً الفريق الاستشاري للناجين في المملكة المتحدة الذي طلب مني أن أشدد على عدة مسائل رئيسية محددة للمجلس اليوم، ويشرفني أن أفعل ذلك.

أولاً، هناك أهمية اتباع نهج يركز على الناجين في جميع أعمالنا، وإشراك مجموعة واسعة من الناجين في القرارات التي نتخذها. لماذا؟ لأن ذلك يؤثر عليهم.

ثانياً، هناك الدور الحيوي للدعم النفسي والاجتماعي للناجين الذين يتغلبون على الصدمة. كلهم محطمون عاطفياً وجسدياً. لذلك نحن بحاجة إلى ضمان توفير الخطوة الأولى لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم من خلال السماح لهم بالتغلب على الصدمة.

وأخيراً، طلبت مني مجموعات الناجين أن أشدد على أهمية ضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة ومعالجة الشواغل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالعنف الجنسي في أوقات الحرب، والأهم من ذلك في أوقات السلم.

وفيما يتعلق بموضوع العدالة، نعمل على وضع اتفاقية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية حتى تحقق نتائج أكثر فعالية للناجين. كما أننا نتشارك مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتجاوز الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة، بما في ذلك من خلال أداة جديدة للواقع الافتراضي لمساعدة الناجين على التعامل مباشرة مع المحاكم. تخلق هذه التكنولوجيا المذهلة محكمة افتراضية لمساعدة الشهود والناجين على إعطاء موافقة مستنيرة للمشاركة في المحاكمات ومساعدتهم على الاستعداد للإدلاء بشهاداتهم. إنها تضع الناجين أولاً.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع ليس حتمياً. إنه أمر يستحق الشجب، وهو أمر بغيض، ومن مسؤوليتنا أن نتخذ إجراء. فمعاً نستطيع. وفي الواقع، يجب علينا ذلك. والأكثر من ذلك أننا سنفعل، حتى نتمكن معاً من أن نحصر وجود العنف الجنسي في حالات النزاع في كتب التاريخ. وبمساعدة الناجين الشجعان الذين هم في صميم عملنا – بإذن الله، إن شاء الله – آمل أن نحقق ذلك الهدف.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد غيسبوهلر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم ورواياتهم المباشرة الصادمة.

على حد تعبير نادية مراد، التي قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2022:

”نحن بحاجة إلى أكثر من الاستياء الأخلاقي. نحن بحاجة إلى العمل.“ (S/PV.9016، الصفحة 7)

وبعد 15 عاماً من اتخاذ القرار 1820 (2008)، لا يزال العنف الجنسي والجنساني المتصلان بالنزاع مستمرين، فضلاً عن الإفلات من العقاب. وفي ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والسودان وجنوب السودان، وفي سياق العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، تواصل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء والاتجار كأساليب وأدوات للحرب والتعذيب والإرهاب. ويجب علينا أن ننفذ المهام التي حددها المجلس لنفسه بموجب القرار 1820 (2008) بشكل كامل ومستدام. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط للعمل في ذلك الصدد.

أولا، يجب علينا تكثيف الاستثمار في نشر الخبرات والقدرات في بعثات الأمم المتحدة. ويجب حشد مستشارين لشؤون حماية المرأة وتزويدهم بالموارد الكافية لتمكينهم من الوفاء بولاياتهم. ويجب أن نعزز القدرات والخبرات في حماية الأشخاص من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومنعه ورصده ومقاضاة مرتكبيه. ويجب تعزيز تلك القدرات داخل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأفرقة الخبراء المعنية بالجزاءات، والمؤسسات الوطنية.

ثانيا، هناك صلة وثيقة بين الانتشار غير المشروع للأسلحة والعنف الجنسي. ويجب أن نأخذ ذلك في الحسبان إذا أردنا تحسين منعنا لتلك الجرائم. إن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يزيد من خطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وفيما نبذل من جهودالمنع، نحتاج إلى اتباع نهج منظم في استخدام أدوات تحديد الأسلحة ونزع السلاح بأسلوب مراع للاعتبارات الجنسانية، وينطبق ذلك المبدأ أيضا على نظم الجزاءات. وينبغي أن نعزز مشاركة المرأة في المحافل الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة. ولهذا السبب، تؤيد سويسرا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في دراساته المتعلقة بصلات المسألة بالجانب الجنساني.

ثالثا، ينبغي أن تتاح لجميع الناجين إمكانية اللجوء إلى العدالة بدون عوائق. ويحق لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الحصول على سبل الانتصاف والجبر بشكل فعال بموجب القانون الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، تدعم سويسرا عمل الصندوق العالمي للناجين، الذي يعمل على وضع برامج جبر تركز على الناجين. إلى جانب

ذلك، فإن توثيق الجرائم أمر بالغ الأهمية لمقاضاة الضالعين في ارتكابها. فعلى سبيل المثال، تلتزم سويسرا، في دفاعها عن الحق في معرفة الحقيقة، بضمان إمكانية وصول الناجين من العنف الجنسي في أوكرانيا وكوسوفو والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العدالة والتعويضات. وإذا لم يمنع العنف الجنسي ولم يتمتع الأشخاص بالحماية، لا يمكن أن تكون هناك مشاركة متساوية. وكما نعلم جيدا، فإن الإدماج الكامل للمرأة شرط لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أولا أن أرحب بكم في نيويورك، السيد الرئيس، إذ تترأسون مناقشة اليوم المفتوحة، وأن أشكر الممثلة الخاصة باتن على إحاطتها.

إن العنف الجنسي انتهاك شنيع لحقوق الإنسان. بعد خمسة عشر عاما من اتخاذ القرار 1820 (2008) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، لا يزال العنف الجنسي يستخدم على نطاق واسع كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب، الأمر الذي يسبب ضررا هائلا للنساء والفتيات في العديد من البلدان والمناطق. وتعارض الصين بشدة استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب وتدين بشدة جميع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا لاتخاذ تدابير شاملة للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع في أقرب وقت ممكن وتعزيز إحراز تقدم جديد في مجال المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط. أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وتسويتها. يشهد عالمنا عددا متزايدا من النزاعات العنيفة، حيث يعيش ما يقرب من ربع سكان العالم في مناطق متضررة من النزاعات. وتواجه الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال تهديدات أمنية خطيرة بشكل خاص ومخاطر العنف الجنسي والتشريد والاتجار بالأشخاص. ولا يمكن القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع بمعزل عن غيره من الجرائم. ولا يمكن للنساء والأطفال التحرر أساسا من الأذى وحماية حقوقهم الأساسية إلا بوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية واستعادة السلام. ولتحقيق السلام، يجب أن نسعى إلى التسوية السياسية للنزاعات وأن نكثف من جهودنا في التفاوض والوساطة والتيسير. ويجب أن نمارس تعددية أطراف حقيقية وأن نترجم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه إلى أفعال. وينبغي لنا أيضا أن نركز على معالجة الأسباب الجذرية ونعزز الاستثمار في تحقيق الأمن المشترك. وبما أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب عليه أن يضطلع بذلك الدور بنشاط وأن يظهر التزامه.

ثانيا، يجب اتخاذ تدابير مضادة قوية. وتحظر قرارات مجلس الأمن صراحة العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب، ولكن هذا الخط الأحمر في القانون الدولي قد تم تجاوزه مرارا وتكرارا. وإذا لم نتمكن من المعاقبة على الجرائم التي ارتكبت بالفعل بشكل فعال، فسيكون من الصعب ردع ومنع حدوث انتهاكات جديدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز روح سيادة القانون وأن ينفذ متطلبات مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع حتى يمكن مساءلة مرتكبيه وتحقيق العدالة لضحاياهم. وتتحمل البلدان المعنية المسؤولية الرئيسية عن منع العنف الجنسي والقضاء عليه وحماية نسائها وأطفالها. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة تلك البلدان وقيادتها، أن يدعمها في تعزيز بناء قدرات قطاع الأمن على مكافحة القوى الإرهابية والمتطرفة العنيفة مكافحة فعالة، وتعزيز سيادة القانون وتحسين النظام القانوني والتنظيمي لحماية حقوقهم ومصالحهم، وتوسيع نطاق الجهود الإنسانية ومساعدة ضحايا العنف الجنسي في الحصول على الانتصاف والتعويض.

ثالثا، يجب أن ندعم تمكين المرأة وتطورها. وفي حالات النزاع، كثيرا ما يتشابك العنف الجنسي مع قضايا التمييز والفقر، مما يزيد من تفاقم محنة المرأة ومعاناتها. وبالإضافة إلى النهج الذي يركز على السلام، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يرى ويتناولالمسألة من منظور تمكين المرأة والتنمية المستدامة. وينبغي بذل الجهود للقضاء على التمييز الجنساني والمعاملة المتمايزة، فضلا عن التصدي للتحديات التي قد تواجهها المرأة في مجال كسب الرزق والفجوات الإنمائية.

وتعد التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات وسائل مهمة لتمكين المرأة وأدوات حاسمة في توفير الإنذارات المبكرة بالنزاعات ومساعدة

الضحايا والتحقيق والمساءلة. ومع ذلك، فإن غياب بنية تحتية رقمية موثوقة ويمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة يمثل تحديا مشتركا للنساء في المناطق المتأثرة بالنزاع. ونرحب بتركيز اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع لهذا العام على التكنولوجيا والفجوة الرقمية. ونؤيد دعوة الممثلة الخاصة باتن إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وندعو إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز حماية المرأة في مناطق النزاع وتعزيز دورالمرأة النشط ومشاركتها وقدرتها التحويلية في العمل الرامي إلى ضمان السلام والأمن.

إن قضية المرأة والنزاع المسلح واحدة من بين 12 أولوية محددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. والصين، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ما فتئت تدعو إلى المساواة بين الجنسين، وتحمي حقوق المرأة، وتمارس تمكين المرأة. وقد نشرنا العديد من حفظة السلام من النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما بعث الأمل للناس في مناطق النزاع، ولا سيما النساء والفتيات. والصين ملتزمة بمساعدة البلدان الأخرى في تعزيز تنمية المرأة، وقد وفرت التدريب لأكثر من 000 130 امرأة من الاختصاصيات في البلدان النامية. وأنشأت الصين، بالتعاون مع اليونسكو، جوائز لتعليم الفتيات والنساء، مما ساعد المزيد من النساء على تغيير مصائرهن من خلال المعرفة والمهارات. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود نشطة ومساهمات أكبر للنهوض بالمرأة على الصعيد العالمي.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على قيادتها في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وعلى إتاحة هذه الفرصة الرائعة لنا اليوم. وعلى وجه الخصوص، سيدي الرئيس، أعرب عن امتناني لكم على مشاطرتكم خبراتكم في التعامل مع هذه المسألة.

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني اليوم على رسائلهم القوية، ولا سيما الممثلة الخاصة باتن، التي كانت ملاحظاتها مقنعة. فمن توقيع أطر التعاون إلى قيادة شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، أحدثت الممثلة الخاصة وفريقها فرقا حقيقيا. ونحن نؤيد بفخر ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام، بما في ذلك من خلال الدعم المالي، الذي تجاوز في العام الماضي مليوني دولار، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على دعم هذا العمل الهام. وأخيرا، أود أن أضيف تأييدنا القوي لمشاركتها في هذه الجلسة، ونحن نعترض على هجمات الاتحاد الروسي الشخصية ضدها لإعلائها أصوات النساء.

تلتزم الولايات المتحدة التزاما شديدا بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وجميع أشكال العنف الجنساني الأخرى والتصدي لها. ونحن نعلم أنه في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، كثيرا ما يستخدم العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. في أوكرانيا، وخلافا للاعتراضات والتلميحات الروسية، هناك أدلة وافرة وتقارير مروعة عن قيام الجنود الروس بنشر العنف الجنسي ضد الرجال والنساء والأطفال، حيث تتراوح أعمار الضحايا بين 4 سنوات وأكثر من 80 عاما. وفي السودان، تتعرض الفتيات في طريقهن إلى المدرسة للاعتداء الجنسي من قبل ميليشيا قوات الدعم السريع والبدو الرحل المسلحين. وفي ميانمار، فإن جثث النساء اللاتي أعدمهن الجيش خارج نطاق القضاء بها إصابات تتسق مع التعرض للعنف الجنسي. ويسلط تقرير الأمين العام (S/2023/413) الضوء على العدد المروع من الجرائم الجنسية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الإجرامية وغير الشرعية في مجموعة من البلدان الأخرى، بما في ذلك هايتي، كما سمعنا في وقت سابق اليوم (انظر S/PV.9377).

ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمعالجة هذه الأزمة العميقة. ونحن مدينون للناجين الشجعان الذين تحركوا لاتخاذ إجراءات سريعة ومجدية ولأولئك الذين أسكتهم الخوف. أولا، يجب أن نعترف بأن العنف الجنساني متجذر أساسا في عدم المساواة بين الجنسين. ويجب أن نتصدى للمعايير الجنسانية الضارة، ويجب أن نمكن النساء والفتيات بكل تنوعهن. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تطبق تحليلا جنسانيا مراعيا لظروف النزاع وتشاركيا لكفالة أن تعالج تدخلاتنا أوجه عدم المساواة الكامنة. ويمكن أن تؤدي أوجه الإجحاف هذه، عندما تقترن بضعف مؤسسات الدولة أو غيابها، إلى

انتشار العنف الجنساني. ولذلك، يقع على عاتقنا أن نواصل تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في أدوار صنع القرار على جميع مستويات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

ثانيا، يجب أن نعتمد نهجا يركز على الناجين ومراع لآثار الصدمات النفسية. وهذا يعني توفير إمكانية حصول الناجين على الرعاية الطبية، ولا سيما العلاجي السريري لضحايا الاغتصاب، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الصحة الإنجابية، والدعم القانوني. وهذا يعني أيضا الاستماع إلى أولئك الذين تعرضوا للعنف الجنسي في حالات النزاع والاستجابة لاحتياجاتهم الفريدة، الأمر الذي سيساعد على تسهيل تعافيهم وسبل الانتصاف القانونية لهم. وهذا يعني تهيئة بيئات داعمة حيث تُحترم حقوق الناجين، ويتم تجنب تكرار التعرض للصدمات ويحصل الناجون على الموارد التي يحتاجونها للنجاح.

وأخيرا، لا يمكننا أن نغض الطرف عن هذه الفظائع. يجب أن تكون هناك مساءلة. لقد سمعنا نادين. وسمعنا هسر هسر. ويجب أن نستخدم أدواتنا الدبلوماسية للحد من إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وردع أعمال العنف في المستقبل. والولايات المتحدة ملتزمة بممارسة الصلاحيات الحالية لفرض جزاءات اقتصادية وتطبيق فرض قيود على تأشيرات الدخول.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على توصية الأمين العام بأن يرصد مجلس الأمن بشكل منهجي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وأن يدرجه كمعيار قائم بذاته للجزاءات المحددة الأهداف. ويجب علينا جميعا أن نزيد المساءلة داخل المناطق المتأثرة بالنزاعات، ويمكننا القيام بذلك من خلال تعزيز جهود التوثيق، وسن التشريعات الوطنية ذات الصلة، وتغيير الثقافة المؤسسية.

لقد أمضى مجلس الأمن قدرا كبيرا من الوقت في مناقشة هذه المسائل، ولكن لا يمكننا حسمها بالمناقشة. لقد حان الوقت لكي نعمل. والأضعف – أولئك المحاصرون في مناطق النزاع الذين لا يريدون أكثر من فرصة للعيش في سلام والذين يتوقون إلى العدالة – يعولون علينا. يجب أن نلتزم بالعمل، ويجب أن نفعل ذلك على وجه الاستعجال.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أذكّر الطريقة المقتدرة التي ترأستم بها، السيد الرئيس، مناقشة العام الماضي المفتوحة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (انظر S/PV.9016)، ولا سيما الاهتمام والحماسة اللذين أبديتموهما في المناقشات، فضلا عن إسهامكم الطويل الأمد في إنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ولم يكن اليوم مختلفا، وتشكر غانا المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة.

وأعرب أيضا عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن على إحاطتها، وأرحب بالمنظورين الفريدين لناو هسر هسر ونادين. ونحيي شجاعة مقدمي إحاطاتنا ودعوتهم القوية بشأن هذا الموضوع، فضلا عن الاهتمام الذي يسترعونه إلى ضرورة الوفاء بالالتزامات العالمية.

كما هو معروف جيدا، في أوقات النزاع المسلح، يتفكك النسيج الذي يربط المجتمعات معا. فالأسر تتمزق، والأعيان المدنية تُسحق، والناس يتشردون، ويحل الإفلات من العقاب محل القانون والنظام والمساءلة. وعادة ما يكون انهيار القانون والنظام في مثل هذه الحالات مصحوبا بالفقر المدقع والجوع والمرض. وعندما يُدخَل العنف الجنسي في هذا المزيج السام، تكون المعاناة الإنسانية هائلة، مع عواقب عاطفية وجسدية عميقة الجذور وطويلة الأمد على الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة. ونقتبس كلمات هينريخ بول، الكاتب الألماني والحائز على جائزة نوبل:

”... الحرب لن تنتهي أبدًا، أبدًا، طالما أن الجرح الذي أحدثته في مكان ما لا يزال ينزف“.

وتدين غانا بشدة حلقة العنف الجنسي التي لا تنتهي في عدة سياقات للنزاع. وسواء كان الأمر إخضاع النساء والفتيات في أفغانستان من قبل طالبان أو استخدام الاغتصاب كأداة من قبل العصابات المسلحة ضد أفراد المجتمعات المتنافسة في هايتي، فإن الإفلات من العقاب الذي يُرتكب من خلاله العنف الجنسي أمر مقلق للغاية وليس منعزلاً جغرافياً. ونلاحظ أيضا، بقلق بالغ، كما يشير تقرير الأمين العام

لعام 2022 (S/2023/413)، أن الشيوع المتزايد لانتشار الأسلحة، وزيادة العسكرة، وتقلص الحيز المدني قد أدى إلى تفاقم العنف الجنسي وإلى صعوبة الإبلاغ والاستجابة الآمنين. ولذلك، تقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع العالمي مسؤولية مستمرة عن كفالة ترجمة القرارات القائمة التي تناصر المنع والمساءلة والعدالة إلى إجراءات ملموسة يمكن الشعور بها على أرض الواقع.

وغانا، إذ تقدم توصيات محددة لمناقشة اليوم، تود أن تركز على ثلاث مسائل.

أولا، نؤكد من جديد تأييدنا لممارسة مجلس الأمن المتمثلة في معاملة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات كأساس للجزاءات المحددة الأهداف ضد الجهات الفاعلة المذنبة. ومن شأن الإحاطات الدورية التي تقدمها الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى لجان الجزاءات أن تكون مفيدة في الحفاظ على الاهتمام بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه الجزاءات. وفيما يرتبط بالجهود العالمية، ستكون التشريعات المحلية الداعمة للتحقيقات مع مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع والجزاءات ضدهم ضرورية لتصحيح الأخطاء المرتكبة بحق الضحايا.

ثانيا، بينما نشيد بالتقدم المحرز في نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة كجزء من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، لرصد العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتحليله والإبلاغ عنه، فإننا نحث على توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب لهذه الأغراض بغية تيسير الإبلاغ المتواتر والموثوق والدقيق من الميدان لتمكين المجلس من اتخاذ الإجراءات اللازمة عندما يكون أكثر فعالية في منع أو وقف هذه الفظائع.

أخيرا، ولتمكين الضحايا، ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني الوطنية، أن تتوخى تعيين الضحايا ليكنّ جزءا من عمليات صنع القرار وآليات الدعوة بشأن العنف الجنسي. نعتقد أن هذا الشكل من أشكال التمكين يؤثر بصورة مجدية في السياسات والعمليات القانونية والتنفيذ ويساعد الضحايا على استعادة الشعور بالسيطرة والفاعلية، فضلا عن إدراك نقاط قوتهم وقدراتهم في مجابهة هذا التحدي.

ختاما، وبعد مرور 15 عاما على اتخاذ المجلس بالإجماع القرار 1820 (2008)، فإن مسؤوليتنا الجماعية عن القضاء على ممارسات العنف الجنسي المتصل بالنزاع وإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم هو أمر مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن جانبنا، ستواصل غانا إظهار التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليس من خلال جهودها الوطنية فحسب ولكن أيضا في مساعينا لحشد الجهود الإقليمية والدولية. في ذلك الصدد، فإن "المرأة في حفظ السلام" هو أحد المواضيع ذات الأولوية التي اخترنا مناقشتها خلال الاجتماع الوزاري المعني بحفظ السلام المقرر عقده في غانا في الفترة من 5 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر. ونشيد ببنغلاديش لمشاركتها مع كندا وأوروغواي في استضافة اجتماع تحضيري بشأن الموضوع في دكا. ونتطلع إلى الترحيب بجميع مؤيدي حفظ السلام في أكرا لوضع تدابير عملية لتعزيز إمكانات المرأة في مجال السلام والأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تتولون مقعد الرئاسة.

يدين الاتحاد الروسي العنف الجنسي بجميع أشكاله، كما يدين جميع الجرائم الأخرى المرتكبة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وينبغي التحقيق في هذه الأعمال ومحاسبة مرتكبيها. تقع أنشطة إنفاذ القانون هذه ضمن اختصاص الدول. إن التدابير التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني تكمل الجهود المذكورة أعلاه. وينبغي أن يكون هذا العمل منهجيا وشاملا ويهدف إلى تحقيق نتائج طويلة الأجل ودائمة، وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لأسباب ومصادر تلك الظاهرة السلبية.

لا يمكن تحقيق كل ما سبق ذكره إلا إذا تم التحقق من المعلومات التي تستند إليها الأمم المتحدة وكانت موضوعية. من غير المقبول على الإطلاق أن تستخدم معاناة الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الجنسي أو لاتهامات بارتكاب مثل هذه الجرائم الخطيرة كبيادق في

الألعاب السياسية أو أن يصبحوا جزءا من خطاب التشهير، الذي لا يستند في كثير من الأحيان إلى الحقائق.

يجب أن نلاحظ أيضا أن هناك أساسا قانونيا متينا للتعاون الدولي بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، أي اتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 بشأن حماية ضحايا الحرب وبروتوكولاها الإضافيان. غير أننا مضطرون إلى الاعتراف بأن الدول ليست كلها أطرافا في هذين البروتوكولين الإضافيين، بما في ذلك حتى بعض الأعضاء الذين يدعون بنشاط إلى مكافحة جرائم الحرب في المجلس.

لقد ساهم مجلس الأمن، وهو يتناول هذه المسألة كجزء من جهوده الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، باتخاذ عدد من القرارات المواضيعية. والمسؤولية عن هذه الجرائم منصوص عليها في التشريعات الوطنية للدول. وفي هذا الصدد، ليس من الواضح لنا السبب، كما هو الحال في تقرير الأمين العام (S/2023/413)، في ضرورة الإشارة إلى القواعد العرفية في القانون الدولي عند مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي. ومن غير الواضح أيضا سبب استخدام مصطلح العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، لأنه ليس مصطلحا قانونيا، كما أنه لم يحظ بتأييد مجلس الأمن.

ولدينا أيضا بعض التساؤلات حول التأكيدات بأنه ينبغي لنا وضع مؤشرات معينة على حدوث العنف الجنسي واستفزاز حدوثه. ونود أن نوصي مجلس الأمن، بدلا من الانخراط في مثل هذه العمليات التخمينية، بأن يولي اهتماما أكبر لحالات محددة وأن يشدد على الإنفاذ. ينبغي أن تكون الركيزة الأساسية هي الجهود الرامية إلى مساعدة الدول على محاكمة الجناة وهُم، كقاعدة عامة، الكيانات من غير الدول. إن أحد العناصر الرئيسية لعمل الأمم المتحدة على ذلك الصعيد هو مساعدة الضحايا.

والاستنتاجات والتقييمات الواردة في التقرير المتعلق ببلدان بعينها تثير المزيد من الأسئلة.

فعلى أي أساس توجه اتهامات إلى سورية بمزاعم أن العنف الجنسي يستخدم فيها كتكتيك لخنق صوت المعارضة؟ من الجدير بالذكر أنه لا يوجد في التقرير أي تقييم لما يجري في إدلب ومنطقة ما وراء الفرات. ما هو سبب هذا النهج الانتقائي؟ نرحب بالإشارة إلى الحالة المأساوية في مخيم الهول، حيث نشهد تفشي العنف والبغاء والاستغلال الجنسي للقصر والاتجار بالبشر. ومع ذلك، لا نرى أي معلومات في التقرير حول حقيقة أن كل ذلك يحدث على الأراضي الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة وحلفائها.

والقسم المتعلق بميانمار أحادي الجانب أيضا. إذ لا تشمل قائمة الجناة إلا أفراد القوات المسلحة لميانمار، في حين يتم تجاهل الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون والمتشددون. وهذا لا يساعد مصداقية التقرير.

ويمكن النظر إلى القسم المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي على أنه محاولة لتحويل التركيز بعيدا عن الحقيقة الموضوعية المتمثلة في أن الإرهابيين يستخدمون أساليب العنف الجنسي.

لدينا أيضا بعض الأسئلة حول تصوير الحالة في أفغانستان. فمن ناحية، هناك محاولة لتقديم تقييم عام لحالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك مسألة القيود المفروضة على حقوق المرأة. ومن ناحية أخرى، لم يرد ذكر التأثير على حقوق المرأة، فضلا عن حقوق الأفغان الآخرين، الناجم عن استيلاء الولايات المتحدة على مواردهم المالية – وهي موارد كان يمكن استخدامها لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية الفظيعة في أفغانستان. ولا يوجد في تلك التقارير أيضا أي ذكر للقوات المسلحة الأمريكية أو التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، الذي قضى سنوات عديدة في أراضي البلد، على الرغم من أن المدافعين عن حقوق الإنسان نشروا روايات كثيرة جدا عن كون الجيش الأمريكي متواطئ على الأقل في الاستغلال الجنسي للفتيان.

وإذا ظلت هناك أية شكوك حول حقيقة أن التقرير متحيز، فإن القسم المتعلق بأوكرانيا يبددها نهائيا. إن الادعاءات الواردة فيه التي تستهدف الجنود الروس لا أساس لها من الصحة وعبثية. إنها ليست سوى نشر أخبار مزيفة أُعدت في كييف. يتصرف ممثلو نظام كييف وفقا لثوابت طواغيت الرايخ الثالث، وقد ذكر أحدهم أنه كلما كانت الكذبة أكبر، كان من الأسهل تصديقها. غير أنه لا ينبغي للأمانة

العامة أن تشارك في هذه الحملات الإعلامية. وينبغي لأي اتهامات موجهة إلى الدول أو الأطراف في نزاع ما ترد في أي تقرير أن تكون موثوقة وقائمة على وقائع مؤكدة ومستمدة من مصادر يمكن التحقق منها. ومع ذلك، تفضل الممثلة الخاصة للأمين العام ببساطة توجيه اتهامات لا أساس لها إلى القوات المسلحة للدول بدون إتاحة أي فرصة للتحقق منها.

قبل نشر التقرير، قدم الاتحاد الروسي رسميا طلبات إلى الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام للحصول على معلومات تسمح له بالتحقق مما قيل. وقد تم تجاهل هذه الطلبات. في هذا الصدد، نود أن نشدد مرة أخرى على أننا نرفض تماما التلميحات الواردة في التقرير. إذ تخضع تصرفات الجنود الروس داخل بيئات القتال وخارجها لقيادة وحيدة وقواعد ولوائح صارمة. ويجري التحقيق في أي أعمال غير مشروعة بدون تأخير ويقدم مرتكبوها إلى العدالة.

نود أن نذكر أعضاء المجلس بأن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان فضلا عن كيانات دولية أخرى، قد نشرت تقارير عن العديد من الجرائم التي ارتكبها المقاتلون الأوكرانيون – الضرب والتعذيب باستخدام الصعق بالصدمات الكهربائية والتهديدات والاغتصاب للمشتبه في تعاونهم مع السلطات في دونيتسك ولوهانسك. غير أن هذه المعلومات لم تُقيّم على النحو الواجب في التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

بعد تحرير جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، تمكنت لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الروسي من إجراء تحقيقات واسعة النطاق في الجرائم التي ارتكبها القوميون والجنود الأوكرانيون الذين كانوا موجودين على أراضي الجمهوريتين منذ عام 2014 وما بعده. حدد المحققون الروس وسجلوا شهادات المدنيين الذين تعرضوا لسوء المعاملة من جانب النازيين الجدد والقوميين. وروت امرأة من جمهورية دونيتسك الشعبية أنه في ليلة 18 إلى 19 كانون الثاني/يناير 2015، اقتادها ضباط جهاز الأمن الأوكراني ونقلوها إلى قبو في كراماتورسك، حيث تعرضت للضرب والاغتصاب وسوء المعاملة. وهدد ضباط المخابرات الأوكرانية بفعل الشيء نفسه مع ابنتها القاصر.

وقد وصفت إحدى المقيمات في ماريوبول كيف اغتصب مقاتلي كتيبة آزوف، التي عانق زيلينسكي قادتها مؤخرا أمام الكاميرات، نساء أظهرن تعاطفا مع روسيا ورشوا رغوة البناء، عفوا، على أعضائهن التناسلية. لقد أقام النازيون الجدد من كتيبة تورنيدو غرفة تعذيب في قبو مدرسة في ليسيتشانسك بين 17 و 23 آذار/مارس 2015، والتي قاموا فيها بتعذيب واغتصاب المقيمات المحليات، بمن في ذلك مواطنات متقدمات في السن وقاصرات.

وهذه ليست سوى بضعة حالات لجرائم حقيقية ارتكبها القوميون والقوات المسلحة الأوكرانية، والتي لم يحقق فيها أبدا النظام في كييف، ولم يعرها أبدا الممثل الخاص اهتماما، ولم يُحاسب عليها أحد. ومع ذلك، ستنتهي روسيا من الإجراءات الجنائية ذات الصلة، وسيتلقى الجناة العقوبة التي يستحقونها.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أهنئ المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم المفتوحة، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من مسعانا الجماعي للتنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالمسألة الهامة المتمثلة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وإزاء خلفية عالمية من الأزمات المتعددة، يتيح لنا موضوع اليوم فرصة للتفكير في مصير المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يدفعون أغلى الثمن في حالات النزاع وما بعد النزاع الهشة. أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام باتن وممثلتي المجتمع المدني، السيدة هسير هسير ونادين، الحاضرتين اليوم، على إعطاء زخم جديد لمناقشة اليوم باقتدار كبير.

إن اتخاذ القرار 1820 (2008)، في 19 حزيران/يونيه 2008، والقرار 1888 (2009) في عام 2009، الذي أنشأ مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، قد أدى إلى تضخيم صدى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتحديدا فيما يتعلق بضرورة وضع حد للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة. لقد

شكل هذان القراران نقطة تحول في الطريقة التي ننظر بها إلى العنف الجنسي، بوصفه مسألة أمنية في حد ذاتها.

ويذكر آخر تقرير عن هذا الموضوع، بطريقة مثيرة للقلق الشديد، بأن العنف الجنسي لا يزال يُستخدم كأسلوب من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب في ظل خلفية أزمات سياسية وأمنية عميقة الجذور، والتي تفاقمها العسكرة والانتشار غير المشروع للأسلحة. وتجبر هذه الحالة المروعة المجتمع الدولي، وأعضاء المجلس تحديدا، على حشد جهودهم لوضع حد لدوامات العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال التشديد بشكل خاص على القدرة الوقائية، النابعة من تعزيز سيادة القانون، وبزيادة الاستثمار في ثلاثة مجالات – الوقاية، والمساءلة، والإصلاح المؤسسي.

تواصل غابون وضع رفاه النساء والشباب في صميم سياستها الإنمائية، وتدرك الإمكانات غير المحدودة للمرأة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام الدائم. وقد ظللنا ثابتين في التزامنا ودعوتنا إلى، أولا مساءلة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وثانيا تعزيز قدرة النساء على الصمود، واللائي غالبا ما يكن أولى الضحايا.

إن المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها والتعافي وبناء السلام بعد انتهائها لا تساعد على بناء سلام أكثر دواما فحسب، بل تساعد أيضا على جعل قرارات العدالة الانتقالية أكثر إنصافا وأفضل ملاءمة للضرر الذي يلحق بالضحايا، وكذلك لتوقعاتهن.

إننا نرحب بالإدانة الأخيرة لمرتكبي الفظائع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلقد تحققت العدالة لأكثر من 300 امرأة كونغولية وقعن ضحايا للعنف الجنسي. وبالمثل، نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات المحلية، مثل منظمة "تآزر النساء من أجل ضحايا العنف الجنسي"، التي تعمل من أجل العدالة المنصفة وتقدم المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف الجنسي في كيفو الشمالية.

إنه من خلال تسهيل وصول الناجيات إلى العدالة وآليات المساءلة يؤدي المجتمع المدني المحلي دورا محوريا في عملية جبر الضرر – وهو عنصر أساسي في استعادة الكرامة للضحايا. ولكي نكون أكثر كفاءة، نوصي باتباع نهج شامل يتكيف مع مختلف الحالات على أرض الواقع من خلال التركيز بشكل خاص على بناء القدرة المؤسسية للدول، وإصلاح قطاع الأمن، والوعي العام.

ويدعو بلدي إلى بذل المزيد من الجهود لضمان الملكية والتنفيذ الشامل والجامع للقرار 1325 (2000) والقرارات المصاحبة له، ولا سيما القراران المحوريان 1820 (2008) لعام 2008 و 2467 (2019) لعام 2019. ونذكر أيضا بالقرار 1983 (2011)، الذي قدمته غابون في عام 2011، كدليل على التزامها القوي بهذه المسألة الهامة. يشدد ذلك القرار، في جملة أمور، على أهمية بذل جهود منهجية لإنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني.

ويدعو بلدي إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبالتحديد فيما يتعلق بتنسيق جهودها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ليس لمجرد إيجاد حلول مصممة ودائمة للنزاعات وأسبابها الجذرية، بل أيضا لزيادة إدماج البعد الجنساني في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالنشر المتزايد لحفظة السلام الإناث في عمليات الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال في الصومال. علاوة على ذلك، ترحب غابون بإنشاء الاتحاد الأفريقي لمنظمات مثل شبكة النساء الأفريقيات وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، وهما أداتان فعالتان يمكن أن تعززا مشاركة المرأة في العمليات السياسية. إن مبادرات الاتحاد الأفريقي هذه تستحق الثناء والتشجيع.

إن حرمان الضحايا من العدالة هو عامل يضاعف إعاقة قدرتهن على إعادة البناء. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومكافحته بشكل أفضل يتعين علينا اعتماد نهج يركز على الناجيات ويستند إلى حمايتهن وبناء القدرة على الصمود والعدالة والتعويضات. ومن خلال معالجة الجراح غير المرئية للحروب والنزاعات المسلحة وتمكين الضحايا من الحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي التي يحتاجن إليها، سنتحرك بشكل حاسم نحو تحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى عالم يسوده السلام للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد خوجا (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام باتن على إحاطتها، ونشيد بجهودها المتواصلة للنهوض بجدول أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على الرغم من الصعوبات والتحديات. إن ولايتها وعملها ليسا مهمين فحسب؛ بل هما أمران لا غنى عنهما ويجب دعمهما وتعزيزهما، لأن مهمتها تجسد آمال عدد لا يحصى من الناجيات من أجل العدالة. ونحن ممتنون لمقدمتي الإحاطتين من المجتمع المدني على عرض منظورهما على المجلس ومساعدتنا على فهم الحقائق المؤلمة على أرض الواقع بشكل أفضل.

واسمحوا لي أن أنوه بالدور النشط بشكل خاص الذي تضطلع به المملكة المتحدة واللورد أحمد والاهتمام الخاص والمستمر بهذه المسألة، بما في ذلك من خلال مبادرات ومشاريع بعيدة الأثر، ومن بينها المشروع الذي عُرض هنا.

عندما تبدأ النزاعات تبدأ الانتهاكات والجرائم، بما في ذلك إرهاب ودمار العنف الجنسي. وكما سمعنا، لا يزال العالم يعاني من صدمة تحول أجساد النساء والفتيات إلى ساحات للمعارك. فمثل القنابل والقذائف التي تفجر المناطق السكنية والمدارس ورياض الأطفال، العنف الجنسي في النزاعات، الذي يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب، يهاجم أجساد البشر، ويجرح العقول، ويقوض نسيج البشرية ذاته، ويصيب ضحاياه بمعاناة لا حد لها. إنه أمر لا يطاق ووصمة عار على التزامنا وجهودنا الجماعية لاحترام حقوق الإنسان ودعم الأساس الأخلاقي للقيم التي نعتز بها.

وعلى مر السنين، اتخذ المجلس عددا من القرارات التي تدين العنف الجنسي في حالات النزاع وتشدد على ضرورة تحقيق المساءلة. ومع ذلك، ورغم الإطار المعياري القوي، لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المرتكب ضد النساء والفتيات مستمرا في أجزاء كثيرة من العالم، ويُستخدم سلاحا لمعاقبة المدنيين وترويع المجتمعات المحلية. وهذا ما حدث أو يحدث في العديد من أجزاء العالم التي مزقتها الحروب – من أفغانستان إلى سورية ومن هايتي إلى السودان وجنوب السودان ومن ميانمار إلى مالي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. وفي أوكرانيا، تشكّل التقارير الواردة عن اغتصاب القوات الروسية للنساء والفتيات والأطفال شهادة مؤلمة ومروعة على الفظائع الواسعة النطاق والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في حرب جائرة وغير شرعية وعبثية.

وقد يكون من الصعب أن نقبل الحقيقة، بيد أن الوقائع عصية على الإنكار. وتشهد الحالات المذكورة وحالات أخرى كثيرة على الفجوة الهائلة بين الإطار المعياري الذي وضع على مر السنين وتنفيذه الفعلي على أرض الواقع. ونادين محقة – هناك قوانين، لكننا بحاجة إلى إنفاذها. وهناك أدوات، لكننا بحاجة إلى أن نستخدمها بشكل صحيح. ومن المسائل الأساسية التي نواجهها مدى صعوبة محاسبة جميع الجناة. فعلى الرغم من الإدانات الواضحة والدعوات إلى مقاضاتهم، يتمكن عدد كبير جدا من الأفراد المسؤولين عن أعمال العنف الجنسي من الإفلات من العدالة. ويسفر ارتفاع مستويات الإفلات من العقاب عن إدامة ثقافة العنف وتقويض الجهود الرامية إلى القضاء تماما على العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وتكمن ثغرة حاسمة أخرى في عدم كفاية فرص حصول الناجين على خدمات الدعم. وبينما تؤكد القرارات ضرورة توفير الرعاية الصحية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية، فإننا غالبا ما نعجز عن تحقيق ذلك على أرض الواقع. ويفتقر العديد من الناجين إلى إمكانية الحصول على تلك الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الجنسية والإنجابية، مما يعوق قدرتهم على التعافي والاندماج في المجتمع. والأسوأ من ذلك، يمنع الوصم الاجتماعي والحواجز الثقافية العديد من الناجين من طلب المساعدة، مما يفاقم التحديات التي يواجهونها. ويجب أن نبذل المزيد من الجهد، وعلى نحو أفضل، ونتخذ خطوات حاسمة في ذلك الصدد. وكما هو الحال دائما، لا بد أن يبدأ العمل من الداخل. فيجب على الدول الأعضاء أن تعزز أطرها القانونية الوطنية لتجريم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بشكل فعال

وكفالة تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وعلى الصعيد الدولي، قد نحتاج إلى تجاوز مرحلة القرارات. ويجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء ونعامل مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع معاملة الأسلحة المحظورة من قبيل العوامل البيولوجية والكيميائية. ونظرا لانتشار هذه الفظائع في كل سياق تقريبا من سياقات النزاعات والحروب، فإن الأمر يستحق بذل الوقت والجهد لاستكشاف خيارات أخرى للدعم والعمل على الصعيد المتعدد الأطراف والعالمي، بما في ذلك إمكانية صياغة اتفاقية. ونرى أنها ستشكّل استثمارا قيما في أحد الأمور التي نفتقر إليها بشكل واضح، وهو المنع.

وينبغي لبعثات حفظ السلام أن تعطي الأولوية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وينبغي توجيه المزيد من التمويل المخصص لدعم الناجين نحو البرامج التي تقدم مساعدات شاملة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية البدنية والعقلية والمساعدة القانونية والتمكين الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، يجب بذل جهود أكبر لكفالة شمول الجميع وإمكانية حصول من يشكّلون الأهداف الرئيسية في النزاعات – أي الفئات المهمشة والضعيفة مثل النساء ذوات الإعاقة وأفراد مجتمع الميم الموسّع، على تلك الخدمات.

وأود أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة باتن على إدراج كوسوفو في التقرير السنوي (S/2023/413). وبغض النظر عن مكان حدوث الجرائم الجنسية أو وقت حدوثها، لا ينبغي أبدا تركها أبدا بدون معالجة. ولا ينبغي أبدا تجاهل الصدمات الجسدية والنفسية الشديدة التي يعاني منها الضحايا أو تبريرها أو التقليل من شأنها أو نسيانها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التقرير يمكن أن يشكّل أداة قوية لرصد وتوثيق التقدم الذي أحرزته سلطات كوسوفو ومؤسساتها، على أساس سنوي، في توثيق تلك الجرائم ومعالجة إرثها من خلال إدماج نهج محوره الناجون في صميم جميع برامجها وتدخلاتها.

وفي الختام، يتطلب التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع عملا جماعيا وإرادة سياسية قوية والتزاما مستمرا على كافة المستويات. والنساء والفتيات في كل مكان لسن غنائم حرب. ولهن حق أصيل في أن يكن آمنات ويعيشن في سلام وكرامة وأن يتمتعن بالحرية والمساواة. ولذلك يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لنقدم الجناة إلى العدالة وندعم الناجين في طريقهم إلى التعافي لنحرز تقدما في نهاية المطاف نحو إيجاد عالم خال من أهوال العنف والاستغلال الجنسيين.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة هامة جدا. وأعرب عن امتناني أيضا للمعلومات التي قدمتها الممثلة الخاصة باتن، فضلا عن شهادات وتوصيات مقدمتي الإحاطتين من المجتمع المدني.

إننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/413)، الذي يغطي عام 2022، بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في 17 حالة، مما يدل على أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه. ونأسف لاستخدام الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية والجماعات الإرهابية وشركات الأمن الخاصة والمرتزقة والعصابات الإجرامية للعنف الجنسي أسلوبا للحرب ضد النساء والفتيات والفتيان وأفراد مجتمع الميم الموسّع.

وتسفر المخاوف من الوصم والرفض والعزلة والافتقار إلى الدعم المهني عن تمتع هذه الجرائم بأعلى معدلات الإفلات من العقاب، داخل سياقات النزاع أو خارجها. ونحث جميع الدول على اتخاذ تدابير محددة للحد من أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000). ونؤيد كذلك ما يبذله فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن من جهود لتقديم معلومات يمكن التحقق منها ليسترشد بها المجلس في توجيه إجراءاته.

وينبغي ألا تقتصر المسألة التي نتناولها اليوم على إجراء مناقشات منتظمة بشأنها. وفي هذا الصباح تحديدا، (انظر S/PV.9377)، اتخذنا القرار 2692 (2023)، المقدم من إكوادور والولايات المتحدة، بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي واستكمالها. ويدين المجلس، من خلال هذا القرار، زيادة أعمال العنف الجنسي والجنساني في هايتي ويعرب عن قلقه إزاء استخدام العصابات لها هناك. ويصر القرار أيضا على أن وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ينبغي أن تكون لها قدرة محددة على

التصدي للعنف الجنسي، بما في ذلك من خلال تعيين مستشارين لشؤون للحماية. وسأطرح الآن بعض العناصر المحددة لينظر فيها المجلس والدول الأعضاء فيه.

أولا، ينبغي إدراج المنع والحماية والرصد في جميع الولايات وجهود التخطيط التي تتطلب ذلك.

ثانيا، يجب أن نعالج دوافع العنف المتجذرة في هياكل الهيمنة والسلطة.

ثالثا، ينبغي أن ننظر في وضع بروتوكولات مشتركة بين القطاعات لرعاية الضحايا، بما في ذلك إمكانية حصولهم على خدمات رعاية الصحة العقلية وإيلاء الأولوية للناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع.

رابعا، ينبغي أن نعطي الأولوية للإنذار المبكر وتعزيز ثقافة المنع، استنادا إلى تدريب المرأة وإدماجها وإشراكها مشاركة كاملة.

خامسا، تشكّل المساءلة أفضل رادع. ويجب أن تتاح للناجين إمكانية الوصول إلى الأدوات القانونية المتاحة في النظم القضائية الجنائية الوطنية والهيئات الدولية.

سادسا، من الضروري بناء شبكات، من قبيل شبكات الوسيطات أو سفيرات السلام، تأخذ في الحسبان الهويات العرقية والثقافية وغيرها وتجمع بين احتياجات الناجين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم.

وأخيرا، تشير الدروس المستفادة من حالات من قبيل ما يسمى بنساء المتعة في آسيا وضحايا العنف الجنسي في كولومبيا أو البلدان الأفريقية أو الأوروبية إلى ضرورة استكشاف التدابير التي تعزز جهود المجلس. ويجب أن تعزز هذه الجهود إعادة بناء النسيج الاجتماعي واستعادة الثقة وجبر الضرر للضحايا – وهي عناصر لا غنى عنها لتحقيق سلام حقيقي ومستدام.

السيد فرانسا دانيشي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وأشكر مقدمتي الإحاطتين على بيانيهما الشاملين. وتغتنم البرازيل هذه الفرصة لتشيد بالممثلة الخاصة براميلا باتن ومكتبها على عملهما الحاسم والتزامهما بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. كما أشكر مقدمتي الإحاطتين من المجتمع المدني على شهاداتهما. فالمجتمع المدني يؤدي دورا رئيسيا في العمل مع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، مما يمنحهم سبلا للمضي قدما بعد أن كانوا هدفا لهذه الجريمة البشعة. وأشيد بالحضور الهادف هنا اليوم للعديد من ممثلي البلدان التي تشعر أيضا بقلق عميق إزاء هذه المسألة وتشارك فيها.

إن العنف الجنسي يضيف مستوى إضافيا من المعاناة إلى واقع الحرب المروع أصلا. فهو يتسبب للضحايا في صدمات نفسية طويلة الأمد، ويدمر النسيج الاجتماعي، ويعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية. لقد انقضى أكثر من 15 عاما منذ اعتماد القرار 1820 (2008) بالإجماع، وقد أحرزت الأمم المتحدة بعض أوجه التقدم في معالجة هذه المسألة – على سبيل المثال، إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع وإطلاق إطار منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في أيلول/سبتمبر 2022.

ويرتبط ارتكاب العنف الجنسي في حالات النزاع ارتباطا مباشرا بالإفلات من العقاب، الذي لا يزال، للأسف، شائعا في معظم النزاعات. وينبغي أن تكون مساءلة الجناة هي الحد الأدنى من الاستجابة التي تقدمها الدول. إن تحقيق العدالة للضحايا يبعث برسالة واضحة مفادها عدم التسامح مطلقا مع هذه الجرائم ويساعد على منع تكرارها. ومع ذلك، يلقي تقرير الأمين العام (S/2023/413) الضوء على الحاجة إلى استثمار الموارد المالية والبشرية لدعم الدول المحاصرة في توفير العدالة. وتبين العملية التي توجت بافتتاح المحكمة المخصصة في غينيا – كوناكري الحاجة إلى هذا الاستثمار.

وثمة تدبير رئيسي آخر لضمان المساءلة والسلام الدائم هو إدراج إشارات في اتفاقات السلام وترتيبات ما بعد النزاع إلى حالات الذين تعرضوا للعنف الجنسي أثناء النزاع وما بعده. وكما هو مبين في إطار منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، فإن دوافع العنف الجنساني، مثل المعايير والقواعد الأبوية، وعدم المساواة بين الجنسين، والقوانين

والقواعد التمييزية بين الجنسين، على سبيل المثال لا الحصر، تؤدي دورا رئيسيا في التحريض على ارتكاب تلك الجرائم. ولذلك ينبغي للدول أيضا أن تعالج تلك الدوافع في جهودها لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك مثلا بتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات صنع القرار ومحادثات السلام.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. والشكر موصول للممثلة الخاصة براميلا باتن ومقدمتي الإحاطاتين، السيدة ناو هسر هسر ونادين، على دعواتهن الشجاعة إلى العمل وتوصياتهن الواضحة.

إن العنف الجنسي، كأسلوب للحرب والتعذيب والإرهاب، يحطم حياة الناجين وأسرهم ومجتمعاتهم. ففي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستخدم الجماعات المسلحة العنف الجنسي للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية، مع تصاعد الهجمات في مخيمات المشردين داخليا وحولها. وفي أوكرانيا، أدى النزوح الواسع النطاق إلى زيادة الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي هايتي، تختطف العصابات النساء والفتيات بصورة منتظمة. وأدت الاعتقالات التعسفية في ميانمار إلى فصل الأطفال عن ذويهم، مما زاد من خطر زواجهم القسري والاتجار بالبشر. وتضاعفت حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تم التحقق منها في جنوب السودان في عام 2022. وغالبا ما يوجه العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي كولومبيا، تفرض الجماعات المسلحة غير القانونية الأعراف الاجتماعية الأبوية من خلال العنف باستهداف أفراد مجتمع الميم. ويقع على عاتق الدول التزام بضمان بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني وحماية النساء الناشطات في الحياة العامة من الأعمال الانتقامية. ويساورنا قلق عميق من أن اضطهاد طالبان الجنساني المنهجي الذي لا هوادة فيه في أفغانستان قد أوجد بيئة من الإفلات من العقاب على نطاق واسع.

ولا بد من سد الفجوة الصارخة بين معايير مجلس الأمن والتزاماته بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له والواقع المروع للضحايا والناجين. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز ثلاث أولويات.

أولا، يتطلب منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتحسين الحماية اتباع نهج تركز على الناجين وتضمن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة وتعزز قدرة المنظمات التي تقودها النساء والناجيات. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما تتعرض الخدمات الصحية للهجوم، كما ورد في السودان، حيث تتعرض النساء والفتيات النازحات للترويع من خلال العنف الجنسي والجنساني. ويتطلب شراكات فعالة وثقة بين المجتمعات المحلية والأمم المتحدة. ويتطلب أيضا إيفاد مستشارين لشؤون حماية المرأة إلى جميع الحالات ذات الصلة المثيرة للقلق. وعلاوة على ذلك، يجب إدماج المنظور الجنساني بصورة منهجية في عمليات تقييم المخاطر، والرصد والإبلاغ، والتخطيط التشغيلي والتكتيكي، والميزانيات ومفاهيم التشغيل.

ثانيا، يمكننا التصدي للصلات المتزايدة بين العسكرة والعنف والاستغلال الجنسيين بوقف النقل والاتجار غير المشروعين بالأسلحة والذخيرة إلى الأطراف غير التابعة للدول وجماعات المرتزقة والأفراد.

ثالثا، يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم بشكل أكثر استباقية الجزاءات المستهدفة ضد الذين يرتكبون العنف الجنسي ويوجهونه في النزاعات. ونؤيد تأييدا تاما توصية الممثلة الخاصة للأمين العام بأن يكفل المجلس الرصد المنهجي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الجزاءات المحددة الأهداف يمكن أن تستخدم بفعالية لردع ارتكاب العنف من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وأكثر من 70 في المائة من الأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام (S/2023/413) هي من المتمادين في ارتكاب الجرائم. وينبغي مواءمة تلك الحالات التي تم التحقق منها مع عمل لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء التابعة لها، الذين ينبغي أن تتاح لهم إمكانية الحصول على البيانات والخبرات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويمكن للإحاطات التي تقدمها الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى لجان الجزاءات أن تيسر إلى حد كبير ذلك العمل الهام.

وتؤدي جميع الدول الأعضاء دورا في تعزيز المساءلة وتشجيع إيجاد قطاع أمني يراعي المنظور الجنساني. ولا يمكن القيام بذلك دون

التصدي لعدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة. وبوصفها صاحبة التزام مشترك بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تؤكد مالطة من جديد التزامها بالنهوض بتلك الأولويات.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى تفانيها الثابت في قضية إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع إلى الأبد. وأود كذلك أن أشكر اللورد أحمد على ترؤسه هذه الجلسة. وأشكر الممثلة الخاصة باتن على إحاطتها المفصلة اليوم وأؤكد من جديد دعمنا الكامل لولايتها وللعمل الدؤوب الذي يقوم به مكتبها. لقد استمعنا باهتمام إلى السيدة هسر هسر ونادين، وأود أن أشكر نادين على وجه الخصوص على شهادتها الشخصية والمؤلمة اليوم. فأصوات الناجيات وتوصياتهن حاسمة لعمل مجلس الأمن.

وتدين دولة الإمارات العربية المتحدة جميع أعمال العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما في حالات النزاع. وتظل الإمارات العربية المتحدة شريكا ثابتا في تعزيز الاستجابة العالمية لتلك الجرائم، بوصفها رئيسا مشاركا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب سويسرا، وعضوا في التحالف الدولي لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، وهو مبادرة تقودها المملكة المتحدة.

لقد انقضت خمسة عشر عاما منذ أن اعتمد المجلس القرار 1820 (2008)، الذي أدان العنف الجنسي بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب وعقبة أمام بناء السلام. ومنذ ذلك الحين، اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر معكم ثلاث نقاط اليوم.

أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز حصول الناجين على الخدمات والدعم الضروريين. ويتطلب ذلك مراعاة احتياجات النساء والفتيات – من آليات الإنذار المبكر إلى تقديم المعونة الإنسانية. ولا يمكن لتلك الجهود أن تنجح إلا إذا نفذت من خلال اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، عبر جميع مراحل النزاع. ويجب علينا أن نشرك النساء والشباب، فضلا عن القادة الدينيين والمجتمعيين والتربويين، في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني. وفي المقابل، يمكن أن تكون بمثابة أحد المسارات الرئيسية لمنع مثل هذه الجرائم. وذلك أمر بالغ الأهمية في النزاعات الجارية، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، حيث لا نزال نتلقى تقارير متزايدة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

ثانيا، يتطلب منع هذه الجرائم تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والتنفيذ المتسق لسيادة القانون. فالسلطات الوطنية ذات المؤسسات القضائية القوية تتمتع بفرصة أفضل بكثير لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. ويمكن أن يكون هذا هو الحال بالتأكيد في هايتي، حيث تستخدم العصابات هذه الأعمال الشنيعة كسلاح لإرهاب السكان وإساءة معاملتهم والسيطرة عليهم. وينبغي كذلك الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات لتعزيز العدالة والمساءلة اللتين تركزان على الناجين، بما في ذلك دعم من هم في وضع فريد للعمل مع الكيانات الحكومية الوطنية، مثل عمليات حفظ السلام، والانخراط مع الكيانات ذات الخبرة، مثل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي. كما يمكن للتعاون الوثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يعزز القواعد والمعايير العالمية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتحقيقا لتلك الغاية، يسرني أن أشارككم الأخبار بأن دولة الإمارات العربية المتحدة جددت الشهر الماضي التزامها تجاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعهدت بتقديم 15 مليون دولار إضافية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ثالثا، يجب علينا أن نستخدم التكنولوجيا والتعليم للتصدي للطبيعة المتغيرة لهذه الجرائم. ففي السنوات الأخيرة، انتشر التهديد من تهديد مادي إلى تهديد يسود فضاء الإنترنت. وعندما تتطور التهديدات، يجب أن تتطور أيضا أدواتنا للوقاية منها. ولسنا بحاجة إلى أن نكون مبدعين بشكل مفرط. فحتى التقنيات الرقمية شائعة الاستخدام مثل WhatsApp يمكن أن توفر الوصول إلى آليات الإبلاغ وشبكات الحماية. وكما قالت السيدة شبانة باسيج – راسخ في الإحاطة بشأن أفغانستان الشهر الماضي (انظر S/PV.9354)، فإن ضمان المساواة

في إمكانية الحصول على التكنولوجيا يمكن أن يكون شريان حياة للنساء والفتيات المعرضات للخطر. ويجب أيضا نشر التعليم لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الجرائم، مثل التمييز بين الجنسين وخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وللتعليم القدرة على تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على وصمة العار. وفي الشهر الماضي تحديدا، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2686 (2023)، الذي شاركت في تقديمه الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، والذي يحث الدول الأعضاء على دعم التعليم الجيد الذي يعزز مبادئ التسامح لمنع العنف الجنسي والجنساني.

وفي الختام، فإننا شهدنا تقدما واعدا. ففي الإطار المعياري، هناك مستشارون لحماية المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذه الجرائم البغيضة مدرجة كمعيار للإدراج في نظم جزاءات الأمم المتحدة المختلفة. كما إن تعويضات الناجين وزيادة إمكانية الحصول على البيانات دلالة كذلك على الوجهة التي تسير فيها جهودنا. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى بشكل أفضل لهذه الجرائم البشعة، بتعزيز التزامنا وتعزيز المكاسب، وأن يوفر للنساء والفتيات الحماية والكرامة اللتين يحتجن إليهما ويستحقنهما. ولدينا الآليات الضرورية. وقد حان الوقت لتنفيذها.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام باتن وممثلتي المجتمع المدني على إحاطاتهن الشاملة.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع جريمة خطيرة تنتهك كرامة الإنسان وبالتالي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويساور اليابان قلق بالغ إزاء التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/413) الذي يشير إلى استمرار العنف الجنسي بشكل مثير للقلق وضعف سيادة القانون في البلدان التي تشهد نزاعات، مثل إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وهايتي.

وفي سياق العدوان الروسي على أوكرانيا، نأسف أسفا عميقا لأن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا قد وثقتا بالتفصيل الواقع المحزن للعنف الجنسي كأسلوب من أساليب التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء وأسرى الحرب وسلطتا الضوء على ذلك. ونرحب، في ذلك الصدد، بتوقيع السيدة باتن على إطار للتعاون مع حكومة أوكرانيا لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

وقد أظهرت اليابان باستمرار موقفها الاستباقي في التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وامتثلت لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن إنشاء مؤسسات قضائية قوية ومحاسبة الجناة أمران حاسمان لردع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهو مبدأ تم التأكيد عليه في العديد من القرارات، بما في ذلك القرار 2467 (2019). وقد اضطلعت اليابان، بغية ترجمة ذلك الإيمان إلى عمل، بدور محوري في دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية وهي أكبر مساهم مالي فيها. وقدمت اليابان كذلك، منذ عام 2014، دعما لفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يعمل تحت إشراف مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وعززت اليابان بنشاط، بتلك المشاركة، الأجهزة القضائية للبلدان، مثل تلك الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى والصومال والعراق، بهدف التمكين من محاكمة الجناة محاكمة فعالة. ومن النتائج الملموسة من خلال تلك الجهود توجيه الاتهام إلى زعيم جماعة مسلحة عقب جلسة استماع في محكمة متنقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واعترافا بأهمية تلبية الاحتياجات العملية للناجين، الذين ما زالوا يعانون معاناة هائلة، تولي اليابان أهمية قصوى لتقديم مساعدة شاملة في وقتها. وقد دعمنا الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من خلال مبادرات مثل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، مع التركيز على مجالات مثل الرعاية النفسية والاجتماعية والوصول إلى العدالة، التي يمثل عملها القيم حاليا في المعرض المعنون "رحلة الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع"، في الردهة الجنوبية. وعلاوة على ذلك، تسهم اليابان بنشاط في الأطر المتعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق العالمي للناجين من

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وصندوق المحكمة الجنائية الدولية الاستئماني للضحايا.

ويسرني أن أشدد على أن المساعي التي ذكرتها للتو ممثلة تمثيلا جيدا في عنصر رئيسي من خطة العمل الوطنية الثالثة لليابان بشأن المرأة والسلام والأمن، التي كشف النقاب عنها في نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، تعترف خطة العمل الأخيرة على وجه التحديد بأهمية تقديم الدعم للناجين، بما في ذلك الأفراد من جميع الأجناس بمن فيهم الذكور وأولئك الذين يعتبرون غير متقيدين بالتنميطات الجنسانية. ونحن ملتزمون بتنفيذ خطة العمل بطريقة شفافة من خلال ضمان إجراء تقييمات خارجية دورية وردود فعل من المجتمع المدني.

وتتطلب الاستجابة الشاملة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات التعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد برهنت اليابان على هذا التعاون من خلال المشاركة الناجحة في تيسير قرار الجمعية العامة 304/76 بشأن التعاون الدولي من أجل إمكانية اللجوء إلى العدالة وسبل الانتصاف وتقديم المساعدة للناجين من العنف الجنسي.

وفي الختام، ستواصل اليابان بذل قصارى جهدها للقضاء على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أينما وقع، بما في ذلك بتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكما ذكر ممثلو المجتمع المدني في وقت سابق، ينبغي أن يكون نهجنا متسقا من دون ازدواجية في المعايير.

السيدة ديم لابل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام باتن ومقدمتي إحاطتينا على التزامهن الثابت في الميدان. كما أشكر المملكة المتحدة على قيادتها في هذا الموضوع الهام والتزامها به، كما يتضح من عقدها هذه المناقشة اليوم. وأشيد بجميع الدول التي التزمت بإنهاء العنف الجنسي وتنهض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

سأشدد على خمس نقاط.

أولا وقبل كل شيء، أعيد تأكيد دعمنا الكامل لولاية الممثلة الخاصة. فدورها في توفير الإنذارات المبكرة والتوثيق المحايد أمر أساسي. ويجب دائما إعطاء الأولوية لكرامة الإنسان ومصالح النساء والفتيات. وسنواصل كفالة أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار، في متابعته للأزمات، العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ونتشاطر الشواغل المعرب عنها في أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع (S/2023/413). وحتى في عام 2023، أدت الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا إلى استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب وتعذيب ضد النساء والرجال والأطفال. ويوثق التقرير أيضا الانتهاكات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبورما وأجزاء أخرى كثيرة من العالم. وفي وقت سابق، سمعنا عن الحالة في هايتي في ذلك السياق. وتدين فرنسا أعمال العنف وتعرب عن تضامنها مع الضحايا.

ثانيا، يجب أن نكافح بشكل جماعي الإفلات من العقاب. وفي مواجهة هذا العنف، يجب أن نعتمد سياسة عدم التسامح إطلاقا. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات. ولا غنى في هذا الصدد عن جهود التوثيق التي تبذلها الأمم المتحدة والتحقيقات التي تجريها المحاكم الوطنية والدولية. ونؤيد الاستراتيجية التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية بشأن هذه المسألة، ونؤيد تلك الولاية القضائية بالموارد البشرية والمالية. ويذكر تقرير الأمين العام الدور الأساسي لنشر الأخصائيين لحماية الضحايا وتحليل العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه. ونؤيد مراعاة تلك الشواغل في جميع عمليات السلام. ويجب على المجلس أيضا أن ينفذ جميع الأدوات المتاحة له، ولا سيما الجزاءات المفروضة على مرتكبي العنف الجنسي. فهي تشكل رادعا يجب استخدامه. ونؤيد دور الممثل الخاص أمام لجنة الجزاءات في ذلك الصدد.

ثالثا، نقف إلى جانب ضحايا العنف الجنسي والناجين منه. ويجب أن تكون الرعاية شاملة وأن يستفيد منها الناجون، بما في ذلك عندما يتعذر الوصول إلى الإجراءات القانونية أو يتم حظرها. ولهذا السبب تقدم فرنسا تمويلا بقيمة 8,2 ملايين يورو للصندوق العالمي للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي أنشأه الدكتور دينيس موكويغي والسيدة نادية مراد.

رابعا، لمنع العنف الجنسي وعواقبه، يجب أن نعزز مشاركة المرأة وأن نكافح أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتحيزات والقوالب النمطية الجنسانية. وتؤثر العواقب الجسدية والنفسية لهذا العنف على المجتمعات المتضررة ويمكن أن تطال عدة أجيال. إن المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في جميع عمليات صنع القرار وعلى طاولة المفاوضات وفي جميع المجالات، أمر أساسي لضمان العدالة والتعويضات المستحقة لضحايا العنف الجنسي على نحو كاف، وهما أمران ضروريان لتحقيق المصالحة. وقد حدد المجلس بالفعل تلك الحاجة في خطته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي يجب تنفيذها. ومعا، يجب أن نعزز جهودنا في هذا الصدد قبل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في عام 2024.

وكما قلت من قبل، فإن منع العنف الجنسي يعني أيضا التصدي للتمييز والتحيز والقوالب النمطية. فتصاعد خطاب الكراهية القائم على التحيز الجنسي أو كراهية النساء أو رهاب المثلية يزيد من خطر العنف الجنساني والجنسي.

وأخيرا، يجب أن نعتمد المعايير التي توفر الحماية القصوى في مكافحة العنف ضد المرأة. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما، وهي صك دولي حديث يحمي من العنف ضد المرأة، وينطبق أيضا في أوقات النزاع المسلح. ونرحب بزيادة حالات الانضمام الجديدة إلى الاتفاقية خلال العامين الماضيين.

لقد استمعنا بكل إمعان للممثلة الخاصة والسيدة ناو هسر هسر ونادين بصوت عال وواضح. ونؤكد لهما أن مكافحة العنف الجنسي ستظل في صميم أولويات فرنسا في المجلس. وستكفل فرنسا تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوفير الموارد الكافية للأفرقة في الميدان.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تعرب عن عميق امتنانها لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة الحسنة التوقيت. ونشيد أيضا بقيادة المملكة المتحدة في هذا الشأن. ونعرب عن تقديرنا العميق للإحاطات الشاملة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة براميلا باتن، ولمقدمتي الإحاطاتين من المجتمع المدني.

ونود أن نبدأ بإعادة تأكيد إدانة موزامبيق، بأشد العبارات، للعنف الجنساني بشكل عام، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع بشكل خاص. وهو يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، على النحو المعترف به في قرار مجلس الأمن 1820 (2008) والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، المعروف أيضا باسم بروتوكول مابوتو، من بين أمور أخرى. ويسلط تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (S/2023/413) الضوء على أن الجريمة استمرت وتعمقت في أجزاء مختلفة من العالم. واستمرت في كونها أحد أساليب الحرب والإرهاب. إنها ممارسة مروعة تسود للأسف على الرغم من الأطر الدولية والإقليمية. وهي تبين مدى الالتزام والعمل المطلوبين لمواجهة النطاق الكامل للمشكلة.

ولذلك، فإننا نرى بقلق بالغ أن حقوق النساء والفتيات لا تزال تتعرض لخطر وانتهاك خطيرين. ويؤثر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بشكل غير متناسب على تلك الشريحة من المجتمع. كما أن اللاجئين والمشردين داخليا من النزاعات المسلحة هم أيضا في الغالب من النساء والفتيات والأطفال، فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وهم معرضون بشكل متزايد لخطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وكما قال فخامة السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في أيار/مايو (انظر S/PV.9327)، فإن الخطوة الأولى نحو إنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع يجب أن تكون وقف الأعمال القتالية في جميع النزاعات. إن السلام هو الضمان النهائي لأمن المدنيين. ولذلك يجب أن نقيم الأدوات الدولية والإقليمية والوطنية القائمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات السائدة. ولئن كنا ندرك أن صنع السلام وبناء السلام يستغرقان الوقت ولهما وتيرة خاصة، فإن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لا يمكن قبوله بوصفه التكلفة الحتمية

للنزاع المسلح. ولذلك، يجب تعبئة جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك الأدوات القانونية والسياسية والدبلوماسية والمالية، لمنع آثاره والتخفيف من حدتها.

ويكتسي تنفيذ الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له أهمية قصوى. وللأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة دور محوري يؤدونه في مواصلة دعمهم من خلال إجراءات ملموسة لمنع العنف المرتبط بالنزاع في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومات في جميع أنحاء العالم، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ونشيد بها على التزامها بتنفيذ أطرها القانونية فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وبغية التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، من الأهمية بمكان أن نضع نهجا كلية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على النقاط التالية.

أولا، نرى أن من المهم اعتماد وتعزيز التشريعات الدولية القائمة على الصعد الوطنية، مع التركيز على التحقيق مع مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ومحاكمتهم.

ثانيا، هناك حاجة إلى توسيع نطاق برامج التدريب للدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على مسائل الأطر الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ثالثا، يجب أن نعزز قدرة قطاع العدالة على الصعيد الوطني على تحديد وتقييم المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

رابعا، ندعو إلى تخصيص الموارد لتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن شأن ذلك أن يعزز إمكانات هذه الصكوك من خلال اعتمادات تنفيذية مدرجة في الميزانية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

في الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها الراسخ بمواصلة تنفيذ التدابير التي يمكن أن تسهم في عملنا الجماعي في التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. نحن مقتنعون بأن النساء والفتيات، وهن الأكثر تضررا من هذه الأعمال الإجرامية، يمكنهن أنفسهن الاضطلاع بدور تحويلي في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعمليات السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني جدا أن أتكلم بالنيابة عن 66 عضوا في مجموعة أصدقاء القرار 1325، وهي شبكة غير رسمية تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا وقبل كل شيء، ندين إدانة قاطعة استخدام العنف الجنسي والجنساني من جانب الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول في حالات الأزمات الإنسانية والسياقات المتأثرة بالنزاعات. إن العنف الجنسي، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، ليس انتهاكا لحقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضا عمل قاس وبغيض، وعائق كبير أمام السلام وإنكار للمساواة بين الجنسين.

نشعر بقلق عميق إزاء الاستخدام المستمر والواسع النطاق للعنف الجنسي وما يتصل به من إفلات من العقاب في العديد من البيئات المتأثرة بالنزاعات، على النحو الذي بينه الأمين العام في تقريره (S/2023/413). ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوقف الفوري لجميع أشكال العنف الجنسي والجنساني.

ثانيا، يتعين علينا ضمان أن يكون الضحايا والناجين في صميم جميع جهودنا للتصدي للعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع. إن للضحايا والناجين احتياجات مختلفة ووجهات نظر مختلفة ويمكن أن يواجهوا أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز والوصم. يجب أن

نكفل حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيزها، ومعاملتهم بكرامة واحترام، وتمكينهم من اللجوء إلى العدالة والمساواة، والخدمات الكلية والشاملة التي تركز على الضحايا، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ودعم الصحة العقلية، فضلا عن المشورة والخدمات القانونية. ولكن قبل كل شيء، يجب أن نكفل إيصال أصوات الضحايا والاستماع إليها ومراعاتها.

ثالثا، يجب وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال. إذ تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية تعزيز سيادة القانون وضمان إجراء تحقيق مستقل في العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيه.

رابعا، نحث مجلس الأمن على استخدام جميع أدواته لدعم العمل ضد العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات بوصفه أسلوبا متعمدا للحرب. ونشجع المجلس بقوة على ضمان أن تشدد الولايات القطرية على منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ورصده والتصدي له.

أخيرا، نشجع مجلس الأمن على دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى تقديم إحاطات منتظمة إلى لجان الجزاءات بشأن هذه المسألة الحاسمة. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات عاجلة لمنع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع وضمان استجابات كلية وشاملة تركز على الضحايا وتراعي الصدمات.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي ممثلا لكندا. بالنسبة لنا، أهم شيء هو أن نستمع إلى تجارب جميع الضحايا، وليس فقط من أجل الاستماع، ولكن للعمل ردا على ما سمعناه ورأيناه. وهذا يشمل النساء والفتيات والرجال والفتيان والمجموعات وكذلك أعضاء مجتمع الميم الموسّع. وكندا ملتزمة بمواصلة عملها مع الضحايا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

نؤكد من جديد التزامنا الطويل الأمد والثابت بالقضاء على العنف الجنسي والجنساني بجميع أشكاله، في أوقات السلام وأوقات الحرب. إن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي. إنه تهديد عالمي لا يعرف حدودا.

نؤيد بقوة عمل الممثلة الخاصة للأمين العام باتن وولايتها. إن التقرير المقدم اليوم (S/2023/413) حاسم لتسليط الضوء على المستويات المستمرة والمتصاعدة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، التي لا يزال الكثير منها غير مبلغ عنه ولم يعاقب عليه.

ونقرّ بعمل منظمات المجتمع المدني النسائية، التي غالبا ما تكون أول المستجيبين في الحروب والنزاعات، ونشيد بذلك العمل. وفي حين أن تلك المنظمات تعاني من نقص الموارد وتُستهدف بأعمال انتقامية، فإنها تقدم الدعم والخدمات التي لا يستطيع القطاعان العام والخاص تقديمها في كثير من الأحيان، بما في ذلك التصدي للعنف الجنسي.

نلاحظ بقلق بالغ استخدام الاغتصاب كأداة للقمع والانتقام والتخويف السياسي في عدد من البلدان، والإبلاغ عن انتشار استخدام العنف الجنسي من جانب جهات فاعلة تابعة للدول، مثل القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، فضلا عن الاتجاه المتزايد للعنف الجنسي الذي يستخدمه المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بلدان مثل مالي وميانمار وجنوب السودان وأوكرانيا. ويجب المعاقبة على هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها. إن من مسؤولية جميع الدول منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وتقديم الجناة إلى العدالة.

لا بد من ربط جبر الضرر عن هذا النوع من العنف بعمليات العدالة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى أن ننفذ بحزم الإطار الدولي القائم للتصدي لهذه الجرائم البشعة وأن ندعم إعلاناتنا السياسية بالعمل.

وتجدر ملاحظة دعم الاتحاد الأوروبي للقضاء على العنف الجنسي ومعالجته في النزاعات وحالات الطوارئ، حيث يبلغ تمويل المشاريع التي تتضمن استجابة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع أكثر من 100 مليون يورو، وتواصل بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته معالجة العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في نطاق ولاياتها. وفي هذا العام، فرض الاتحاد الأوروبي أيضا جزاءات على أفراد وكيانات نظرا لدورهم في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع يلغي الإنسانية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لوضع حد لإفلات الجناة من العقاب، ومعالجة الثقافة المؤسسية التي تتسامح مع استخدام العنف الجنسي، وضمان الوصول إلى العدالة والتعويضات والإنصاف للضحايا وكذلك إعادة الإدماج وسبل العيش. ويشمل ذلك توفير خدمات شاملة للرعاية الجنسية والإنجابية وتعزيز تدابير الصحة الجنسية والإنجابية كجزء لا يتجزأ من امتثال الجميع والأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك الحكومات، لأطر العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/10.